

مبادئ إدارة الجودة الشاملة

محمد إبراهيم



دار ابن النفيس

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادئ ادارة الجودة الشاملة

مبادئ ادارة الجودة الشاملة

محمد أبو حلو

الطبعة الأولى

2018م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
()

مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

/ ، عمان ، 2017.

() ص

د.إ: 2017/

الواصفات: /

Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in aretrival system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.

مقدمة

تعد إدارة الجودة وظيفة متطورة تتطلب التخطيط المحكم والتنظيم السلس والقرارات الرشيدة، فهي تؤدي دوراً حاسماً في التخطيط الإستراتيجي، ويعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات العميل لذ أصبحت إدارة الجودة الشاملة احد أهم الاتجاهات الحديثة التي وجدت اهتمام من قبل المؤسسات بغية تطويرها، حيث اثبت تطبيقها القدرة على معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى الخدمات التي تقدمها، وتسعى إدارة الجودة الشاملة إلى تحقيق أهداف المؤسسة و كسب رضا الزبون (المستفيد)، وان البحث عن توقعات الزبون تعد عملا حيويًا بل وترتكز المؤسسة على إسعاد المستفيد داخل وخارج المنظمة. يتطلب تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة توفر المناخ الملائم وبالتالي فإذا لم يتوفر هذا المناخ الملائم، فإن على إدارة المنظمة العمل على ثقافة المنظمة وقيمها وتعديل هيكلها التنظيمي وتوجيه أنماط الإشراف بالشكل الذي يتناسب مع تطبيق المفهوم الجديد. وتشمل ادارة الجودة الشاملة الرقابة وتطبيق المواصفات القياسية على كل ادارات الشركة، وهي المسؤولة عن عمليات البحث والتطوير، وتتدخل في صميم كل الادارات ويدخل فيها الادارة العليا.

الفصل الأول

دراسة في المفاهيم

التطور التاريخي لإدارة الجودة:-

نشأة إدارة الجودة الشاملة مع الابتكار الياباني الذي كان يسمى ب (دوائر الجودة) ويشار إليه أحيانا ب(دوائر رقابة الجودة). كان الهدف من دوائر الجودة هو أن يجتمع كل الموظفين في لقاءات أسبوعية منتظمة، لمناقشة سبل تحسين موقع العمل وجودة العمل، ويتم فيها تحفيز الموظفين على تحديد المشكلات المحتملة للجودة ثم مناقشة وعرض حلولهم الخاصة. بدأت دوائر الجودة لأول مرة في اليابان في عام 1962م، ثم انتقلت فكرة دوائر الجودة إلى أمريكا في السبعينات وحققت رواجاً كبيراً في الثمانينات. نجد انه إذا تم استخدام دوائر الجودة بشكل مناسب، فإنها لن تحسن الجودة فقط، بل ستزيد من ارتباط العامل وابتكاره ومشاركته في العمل، وستجعل أماكن العمل من أكثر الأماكن متعة.

وظهر مفهوم الجودة من زمن بعيد إلا إنه لم يظهر كوظيفة رسمية للإدارة إلا في الآونة الأخيرة، اذ أصبح ينظر إلى الجودة في الفكر الإداري الحديث على أنها وظيفة تعادل تماماً باقي الوظائف (المشتريات، بحوث التسويق.. الخ) وأصبحت تستحق العناية والانتباه من جانب الإدارة العليا بالمنظمات، وخلال رحلة التطور في الفكر الإداري الحديث فيما يتعلق بإدارة الجودة يمكن ان نلاحظ

تتابع المداخل المتطورة للجودة عبر تطورها لم تحدث بصورة سريعة مفاجئة للفكر الإداري، او في صورة طفرات، لكنها كانت من خلال تطور مستقر وثابت يمكن تقسيمها إلى أربعة عصور متميزة للجودة Quality eras وهي: -

المرحلة الأولى: الفحص Inspection

وهي مرحلة الاهتمام بفحص المنتوجات باستخدام الوسائل الفنية في بداية القرن التاسع عشر خاصة مع بداية ظهور نظام الإنتاج الكبير والذي استدعى وجود وظيفة تقوم على فحص المنتوجات لمعرفة درجة المطابقة للمواصفات.

المرحلة الثانية: ضبط الجودة

وهي حالة استخدام بعض الأساليب الإحصائية في ضبط الجودة والتي بدأ استخدامها مع بداية القرن العشرين مع قيام G.S Rad Ford بنشر كتابه عام 1922 حول ضبط الجودة في المصانع. وقد كان ذلك بداية وجود قسم مستقل لضبط الجودة يعتمد على استخدام الأساليب الإحصائية حيث شهدت هذه المرحلة إدخال أهم الأساليب الإحصائية في ضبط الجودة مثل (العينات

الإحصائية وعينات القبول وخرائط الجودة) والتي شاع استخدامها في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وطيلة فترة الخمسينيات.

المرحلة الثالثة: تأكيد وضمنان الجودة

وهي مرحلة التأكيد من الجودة وضمنانها والتي بدأت في الصناعة العسكرية والنووية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ثم طورت لتكون بمثابة الرد الأوروبي على مفهوم الضبط الشامل للجودة الذي استطاعت اليابان بواسطته غزو الأسواق الأوروبية في عقد السبعينات والثمانينات وبهذا استخدم الأوروبيون مبادئ تأكيد الجودة في بناء ال ISO 9000 كنظام لإدارة الجودة ومستخدمه إياه كأحد الأسلحة التنافسية الإستراتيجية في مواجهة الغزو الآسيوي والأمريكي لأسواقها من خلال اعتماده مدخلا أساسيا للوصول إلى الإدارة الشاملة للجودة.

المرحلة الرابعة: إدارة الجودة الشاملة

وهي مرحلة الإدارة الإستراتيجية للجودة التي تمثل الطور المتقدم في مرحلة الإدارة الشاملة للجودة المعتمدة على استخدام الجودة كسلاح تنافسي، فالإدارة الاستراتيجية للجودة (Strategic Quality Management) هي عملية تكامل بين أصول فن الإدارة وبين مبادئ

ومنهجيات وأنشطة ومداخل وتقنيات لتطوير وتنفيذ استراتيجيات أعمال ناجحة للشركة فهي تترادف (الشمولية Total) بـ (الاستراتيجية Strategic) وهذا يعني ان الفكر الإستراتيجي يجب ان يشمل جميع أركان الجودة، ويجب ان تبدأ الآن من الفكرة الأساسية من اعتبار ISO 9000 هو الحد الأدنى للاستمرار في السوق والقاعدة الأساسية لنشوء وتطور حركة الجودة في العراق.

ان نظام إدارة الجودة الشاملة T.Q.M لابد ان يكون موجهاً إلى التسويق ويعالج في موضوعات ومناهج التسويق كما يعالج في موضوعات الجودة

وموضوعات الإنتاج لان المشروعات المطبقة لنظام مراقبة الجودة الشاملة تنشط في إحداث تغطية تسويقية اقتصادية لمنتجاتها.

إن مثل هذه الدراسات التسويقية تعطي بعداً وعمقاً في الاهتمام بقياس ومتابعة درجة رضا العملاء وهي العمود الفقري للتوجه بالعملاء Customer Driven والذي هو أساس نظام رقابة الجودة الشاملة.

دراسة في مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومفهوم المواصفات الدولية للجودة (الأيزو):

يخلط البعض بين مفهوم إدارة الجودة الشاملة وبين الأيزو (ISO)، وهي اختصاراً للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس International Organization for Standardization، وهي التي حددت مجموعة من المواصفات القياسية العالمية الموحدة والتي تطبق على كافة المنظمات الإنتاجية والخدمية بهدف الوصول إلى جودة أفضل ومقبولة على المستوى العالمي. ويمكن تلخيص أهم أوجه الاختلاف بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو بما يلي:-

تهدف المنظمات التي حازت على شهادة الأيزو إلى التعامل غير المباشر مع المستهلك، وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للجودة في سلعها أو خدماتها. في حين أن المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى التعامل المباشر مع العملاء من خلال الدراسة الميدانية لحاجاتهم ورغباتهم للعمل على توفيرها لهم. أي أن الأيزو لا تركز كثيراً على المستهلك والذي يأتي في مقدمة اهتمامات إدارة الجودة الشاملة.

يمكن اعتبار نظام الأيزو مرحلة أولية للوصول إلى تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة مستقبلاً، لأنها الأشمل والأعم من الأيزو.

تركز إدارة الجودة الشاملة على جميع العمليات والأنشطة داخل المنظمة وعلى جميع الجوانب الفنية والإدارية، بينما ينصب تركيز الأيزو على الأمور الفنية والإجرائية في العمل فقط.

المنظمات الحائزة على شهادة الأيزو تطبق بعملها نفس القواعد التي على أساسها حصلت على شهادة الأيزو، لذلك فهذه القواعد متماثلة في كل المنظمات وليس هناك خصوصية لأي منظمة. على عكس إدارة الجودة الشاملة فمدى التطبيق لأي بعد من أبعادها يختلف من منظمة لأخرى.

جميع المنظمات التي حازت على شهادة الأيزو وخاضعة إلى المراجعة والتفتيش الدوري من قبل المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، للتأكد من استمرارية تطبيق معايير الجودة التي على أساسها منحتها الشهادة، كما أنها ملزمة بإجراء التعديلات كلما قامت المنظمة الدولية بتغيير معاييرها. أما المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فلا توجد مراجعة وتفتيش دوري عليها، ونموذجها خاص بها ولها حرية التصرف.

تسعى الشركات الصغيرة للحصول على شهادة الأيزو ولغرض فتح أسواق جديدة لها سواء كانت إقليمية أو عالمية. أما الشركات الكبيرة والدولية

فهي تعمل على تطبيق إدارة الجودة الشاملة لغرض تعزيز قدراتها التنافسية وذلك بالتعامل المباشر والمستمر مع الزبائن.

مفهوم الجودة

تعريف الجودة

تعددت تعاريف الجودة باختلاف وتطور مفهومها.

فهناك من يعرفها على أنها مطابقة وامثال منتج معين لمجموعة من المواصفات والمقاييس الموضوعة سلفا من طرف المؤسسة في شكل تصميمات معينة. و نذكر منها:

"الجودة هي تفادي الخسارة التي يسببها المنتج للمجتمع بعد إرسالها للمستعمل" جيتشي تاجوشي¹؛

"الجودة هي الملائمة للإنتاج" جوزيف جوران²؛

-
- 1 - محمود حسين الوادي و آخرون، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية، ط 01، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص20.
 - 2 - مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، ط01، دار الجرير للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 27.

"الجودة هي المطابقة للمواصفات" فيليب كروسبي¹؛

" الجودة هي المواصفات التي يجب توفرها في المنتج أثناء عملية

الإنتاج"²؛

و هناك من يعرفها على أنها تحقيق حاجات و رغبات المستهلكين. و

نورد منها:

"الجودة هي المزيج الكلي لخصائص المنتج المتأتية من التسويق،

الهندسة، التصنيع والصيانة الذي من خلاله سيلبي المنتج و الخدمة في

الاستعمال توقعات المستهلك" أرموند فيغنبوم³؛

وتصف المعايير البريطانية الجودة بأنها "مجمّل مظاهر وخصائص

السلعة أو الخدمة التي تؤثر في قدرتها على إشباع رغبة محددة أو مفترضة"⁴؛

1 - مهدي السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2 - محمود سلامة عبد القادر، الضبط المتكامل لجودة الإنتاج، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976، ص 19.

3- محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 15.

4 - أحمد ين ميشاوي، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص 09.

كما هناك تعاريف تجمع بين المفهومين الأول و الثاني، أي أن الجودة هي مطابقة المنتج للمواصفات المحددة مسبقا تلبية لحاجات المستهلكين، نذكر منها:

معهد المعايير الوطنية الأمريكي (ANSI) و جمعية ضبط الجودة الأمريكية (ASQC) تعرف الجودة على أنها: "المزايا والخصائص الكلية للسلعة/الخدمة و التي تشمل قدرتها في تلبية الاحتياجات"¹؛
"الجودة تعني إنتاج المؤسسة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة، يكون قادرا من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها، بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، وتحقيق الرضا والسعادة لديهم ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفا لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صفة التميز فيها"²

من خلال ما سبق نستنتج أن الجودة هي إنتاج سلع/خدمات وفقا لمواصفات تحددها المؤسسة مسبقا، تلبية لحاجات و رغبات أكبر فئة ممكنة من المستهلكين.

1 - محمد عبد العال النعيمي و آخرون، إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 31.
2 - عمر وصفي عقيلي، المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، ط 01، دار وائل للطباعة و النشر عمان، 2001، ص 17.

أبعاد الجودة

قياس الجودة لا يعبر عنه بالأبعاد الكمية فقط، إنما هناك أبعاد نوعية أيضا. و أبعاد جودة السلع تختلف عنها في الخدمات. ضبطها الباحثون كالتالي:

أبعاد جودة السلع

و تتمثل في:¹

الأداء أو الإنجاز:

يمثل المواصفات التشغيلية للمنتج، إضافة إلى المواصفات الأخرى التي يمكن قياسها. عادة ما ترتب وتقارن مع التي يقدمها المنافسون و حسب الرغبات الشخصية للمستهلكين؛

الخصائص:

و هي تمثل الخصائص الكمالية التي تضاف للمنتج حسب رغبة العميل. فكلما زادت وتنوعت نماذج المنتج التي تقدمها المؤسسة لعملائها فإن الجودة المحددة من قبلهم ستزيد؛

1- محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المعولية:

يمثل هذا البعد قابلية أداء العمل المطلوب دون فشل أو خلل في ظروف تشغيلية محددة، وفي فترة زمنية محددة، وفق مواصفات محددة يركز عليها المستهلك؛

المطابقة:

أي مدى تطابق المنتج مع المواصفات المحددة مسبقا (وفق المواصفات القياسية). حيث يعتبر البعض أن جودة المنتج عالية إذا ما تحقق 97% أو أكثر من التطابق؛

المتانة (العمر الافتراضي للمنتج):

وترتبط بدورة الحياة المتوقعة للمنتج أي عدد سنوات استخدام المنتج في الخدمة وفقا للمواصفات التشغيلية قبل ضعف أدائه وفقدانه خواصه المطلوبة؛

القابلية للخدمة:

يعكس هذا البعد مدى استعداد المنتج لتقبل الصيانة أو التصليح ومدى سرعتها و كفايتها؛

الجمالية:

هي المعايير الذوقية للأفراد حول المنتجات، المتمثلة بالمظهر الخارجي الذي يعكس مدى شعور الأفراد اتجاه منتج معين. و يتضمن متغيرات مثل الرائحة، الملمس، الذوق والمنظر،... لذا ينبغي أن يبدو المنتج جذابا وذو جمالية؛

الجودة المدركة:

أي صورة المنتج المرسومة في ذهن العميل، من خلال الإعلانات مثلا.
أبعاد جودة الخدمات

و تتمثل في:

الثقة في أداء الخدمة:

تعبّر عن درجة الثقة بمقدم الخدمة، و مدى مصداقيته، والتزامه بوعوده. و هذه الثقة تتأثر من خلال السمعة التي يتمتع بها مقدم الخدمة؛¹
المضمون الذاتي للخدمة:

1- عبد العالي غيشي، تقييم جودة الاتصال في البنوك التجارية من منظور مستخدميها حالة مجموعة من البنوك الوطنية و الأجنبية بمدينة قسنطينة، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 10-2011/05/11، ص 04.

يتمثل في المهارة التي يجب أن يتمتع بها مقدم الخدمة وذلك فيما يتعلق بطريقة عرض الخدمة و إقناع العملاء بها؛
الاستمرارية:

توظيف المهارات والمعرفة لإنجاز الخدمة، و المقدرة على أداء الخدمة بنفس الكفاءة طوال الوقت؛
التوقيت:

أي إمكانية تقديم الخدمة في الوقت المحدد الذي يريده العميل؛
المطابقة:

وهي التجانس بين تطلعات العميل و الخدمة المقدمة. أي تحقيق الخدمة لدرجة الإشباع التي يتطلع إليها العميل؛¹
الفهم و الإدراك:

يتمثل في استعداد مقدم الخدمة لإعطاء الوقت الكافي للعميل للتحديث وإبداء وجهة نظره دون ملل بهدف فهم رغبات العملاء و احتياجاتهم الخفية؛

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، الإدارة الرائدة، ك 01، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 278.

الاتصال:

هي القدرة على الإصغاء للعملاء لفهم رغباتهم و تطلعاتهم، و كذا القدرة على تزويدهم بالمعلومات باللغة التي يفهمونها. و تقديم التوضيحات و الشرح اللازم حول طبيعة الخدمة وتكلفتها و البدائل الممكنة؛¹

الأمان:

و هو التحرر من الخطر أو الشك لدى العميل، و الحصول على المنفعة المتوقعة من الخدمة؛

المللموسية:

أي الوجود أو الإظهار المادي للخدمة. فقد يتطلب تقديم بعض الخدمات استعمال بعض الأدوات المادية. و هنا يتوقع العميل أن تكون على درجة عالية من الكفاءة.²

1- عبد القادر بريش، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جامعة الشلف، 2008، ص ص 256-257.
2- جمال الدين محمد مرسي و مصطفى محمود أبو بكر، دليل فن خدمة العملاء و مهارات البيع مدخلك لتحقيق ميزة تنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 31-32.

حلقات الجودة

تعد حلقات الجودة إحدى الأساليب الفعالة لنمط الإدارة بالمشاركة الموجهة نحو أنشطة الجودة في إطار فعاليات نظام السيطرة على الجودة في عموم الشركة (CWQC) Company Wide Quality Control الذي يعتمد فلسفة الإدارة من الأسفل إلى الأعلى والذي تأثر اعتماده على نحو واسع في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ويعد جهداً متواصلاً مع جهود Deming و Juran، لقد أسهمت عوامل عدّة في ظهور نظام حلقات الجودة في ربيع عام 1962 في اليابان ومنها :

■ محاولة الاستفادة من حصيلة الجدل الفكري بين رواد علم الإدارة الأوائل في إطار المدرستين التقليديتين (الإدارة العلمية، والمدرسة الإنسانية) من حيث مفاهيم التخصص وتقسيم العمل، الطرق القياسية في أداء العمل من جهة وجدوى الحوافز المعنوية والرضا عن العمل والحاجات الاجتماعية من جهة أخرى.

■ ضرورات استبدال السمعة المتواضعة للمنتجات اليابانية بهدف إكسابها ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

■ تأشير التوافق التام بين هدي الإنتاجية والجودة لدى العديد من إدارات الشركات اليابانية.

وضمن جهوده المتواصلة أضاف Ishikawa (مؤسس فلسفة حلقات الجودة) بعداً جديداً في جهود تحسين الجودة اليابانية من خلال دعوته العاملين لإتباع تقنيات السيطرة على الجودة في محطات العمل بتنظيم أنفسهم على وفق مجاميع صغيرة لحل مشكلات العمل اليومية.

وفي عام 1961 اقترح Ishikawa على الاتحاد الياباني للعلماء والمهندسين JUSE تشكيل مجموعات صغيرة من العاملين مهمتها تحديد المشكلات ذات العلاقة بالعمل وتحليلها ودراستها، وابتداءً كان الأمر يرتبط بحلقات قراءة الكتب التي أمر بها الإمبراطور الياباني، ثم تطور باتجاه استطلاع الأسس النظرية والتطبيقية لدى الآخرين في مجال الجودة وصولاً إلى حلقات تعمل على حل المشكلات الواقعية أطلق عليها فيما بعد حلقات السيطرة على الجودة Quality Control Circles.

أسهم نظام حلقات الجودة على نحو لا يمكن إغفاله في نجاح إستراتيجية التصنيع اليابانية وتم تسجيل أول حلقة في اليابان عام 1962 لدى شركة Nippon، ومع نهاية هذا العام وصل عدد الشركات التي طبقت النظام إلى 35

شركة، ثم ارتفع عدد الحلقات عام 1966 إلى 8000 حلقة بـ 120000 عضو.

ومع مطلع الثمانينات (فترة بزوغ الصناعة اليابانية) قدر العدد بالمليون حلقة بأعضاء تجاوزوا 10 ملايين فرد مسجل وغير مسجل لدى JUSE، أما أحدث الإحصائيات المسجلة لدى الاتحاد فتؤشر وجود 426000 حلقة حتى عام 2003 بعضوية 15 مليون فرد، الأمر الذي يشير اهتمام واضح بالموضوع يابانياً وعالمياً من خلال المؤتمرات الدولية والتطبيقات المستمرة في عدد كبير من الشركات الدولية

ومنذ نشأتها في اليابان عرفت حلقات الجودة وفق تصور عملياتي وتعمل وفق أسس التطوير الذاتي والرقابة والتحسين المشترك باتجاه تعزيز وعي العاملين في مجالات ثلاث هي الجودة والمشكلات والتحسين، وقد قاد هذا التصور البروفيسور Kaoru Ishikawa ومضامينها مجموعة صغيرة من الأفراد يؤدون ذات العمل يجتمعون طوعياً وعلى نحو منتظم، وغالباً تحت قيادة مشرفيهم لتحديد ومناقشة مشكلات العمل. ويضيف أن نظام حلقات الجودة

يمثل 40% من جهود السيطرة الكلية على الجودة Total Quality Control (TQC)¹.

كما تعرف بأنها جماعة صغيرة من العمال المتطوعين الذين ينتمون إلى ذات القسم ويجتمعون بصفة دورية لتحديد المشكلات وتحليلها وإيجاد حلول مناسبة لها، وهي ترتبط غالباً بجودة المنتجات، فضلاً عن مشكلات خاصة بمحيط مسؤولياتهم².

وهي فرق تتكون من مجاميع صغيرة من المشرفين والعاملين الذين يلتقون لتحديد وتحليل وحل مشكلات العمليات والجودة³، وهي وحدات عمل ذاتية Autonomous تتكون كل منها من مجموعة صغيرة من العاملين (12-3) عامل، يديرها ويوجهها مشرف أو ملاحظ ويدربها على أساليب حل المشكلات بما فيها الأساليب الإحصائية وأسلوب العمل الجماعي كفريق⁴. وفي الغالب يحدد زمن ساعة واحدة أسبوعياً أو نصف شهرياً لعقد الحلقة، وبذلك تتميز عن مجاميع المهمات ومجاميع القيادة المركزة، كما أن تحديد

1 Ishikawa, K.(1979), Quality Control In Japan, *Quality Assurance*, vol 5, no.1, march.,p.19

2 Munchus ,G (1993)" Employer – Employee Based Quality Circles In Japan HR Policy Implication For American Firms, *Academy Of Mgmt Review* , Vol. 8, p.255.

3 Krajwiski ,L.J.& Ritzman ,K.P.(2005),*Operations Management-Processes & Value Chains* ,7th.ed. ,Prentice Hall ,Inc.p. 200.

4الموجي، بهيرة (1995)، دوائر الجودة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

حد أعلى للأعضاء يعد مؤشراً مهماً لفاعلية الحلقة، فمن المتوقع أن يصعب إدارة وتوجيه أكثر من 10 أو 12 عضو.

إن مرجعية حلقات الجودة كما سبقت الإشارة تعود إلى الاتحاد الياباني للعلماء والمهندسين JUSE، الذي عرف الحلقة بأنها مجموعة من عمال الخط الأول الذين تكمن مهامهم في السيطرة على / وتحسين جودة المنتجات والخدمات والعمليات، وهذه المجموعة الصغيرة تعمل بأسلوب تطوعي، وتطبق مفاهيم السيطرة على الجودة وتقنياتها، فضلاً عن أدوات تحسين أخرى، كما ترفع من القدرة على الابتكار للأعضاء وتشجع التطوير الذاتي الثابت¹.

مفهوم الآيزو

الآيزو هي الكتابة العربية للحروف اللاتينية «ISO» وهي الاختصار لاسم الهيئة الدولية للمواصفات ومقرها جنيف International Organization for Standardization. وتعني مساوي ل...، أصدرت الهيئة في عام 1987م مجموعة شهادات الآيزو 9000، وهي مواصفات تختص بنظم إدارة المنشآت الصناعية أو الخدمية فهي تعطي الحدود

1 www.juse.or.jp

الدنيا للضوابط والقواعد الواجب الالتزام بها لضمان التحكم المستمر في مستوى جودة المنتج.

ومنذ تلك الفترة تم التعديل عليها حتى صدرت بصورتها النهائية عام 1994 لتتماشى مع المتطلبات والاحتياجات لأنظمة إدارة الجودة المطبقة عالمياً.

وتقوم منظمة الآيزو ISO بمهمة تطوير المواصفات في المجالات كافة باستثناء المواصفات الفنية للمنتجات الخاصة بالصناعات الكهربائية والهندسية الإلكترونية التي هي من مسؤولية منظمة أخرى تأسست عام 1906 وهي اللجنة العالمية للإلكترونيات التقنية. (EIC)

ولدى الآيزو لجان فنية عددها ما يزيد عن (182) لجنة، كل لجنة مسؤولة عن تطوير مجموعة معينة من المواصفات.

ويجب التأكيد على نقطة هامة وهي: إن (عائلة الآيزو 9000) الأكثر شيوعاً، هي ليست مواصفات خاصة بمنتجات، بل هي مجموعة من المواصفات تعطي متطلبات وإرشادات ضرورية لتأسيس أنظمة إدارة للجودة تهدف إلى تقديم منتجات أو خدمات تطابق متطلبات محددة ولتقييم هذه الأنظمة.

أي أن نظام إدارة الجودة في المؤسسة هو الذي يمكن أن يحقق المطابقة مع هذه المواصفات وليس المنتجات التي تقدمها. والآيزو نظام مرن هدفه ضمان إرضاء احتياجات ورغبات الزبائن والمستهلكين عن طريق الرقابة الصارمة على جودة المنتج والتفكير بها طالما بقيت الجهة موجودة. ويمكن اعتبار الآيزو هي إحدى الخطوات الموجهة لرضاء المستهلك.

الفصل الثاني

ماهية الجودة الشاملة

تعريف إدارة الجودة الشاملة:

مفهوم إدارة الجودة الشاملة¹

قبل أن نتطرق إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة يجب أن نتطرق إلى فهم المصطلحات التالية:

الإدارة:نقصد بها التطوير و المحافظة على إمكانيات المنظمة من اجل تحسين الجودة بشكل مستمر وتبدأ الإدارة من أعلى مستوى إلى أدنى مستوى.

وتعني أيضا التنظيم و توجيه ومراقبة جميع نشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة، وتتضمن دعم نشاطات الجودة وتوفير الموارد الضرورية اللازمة.

الجودة:نقصد بها الوفاء بمتطلبات المستفيد أو تجاوزها وهيا تضم كل من جودة المنتج وجودة الخدمة وجودة المسؤولية الاجتماعية وجودة السعر وتاريخ التسليم.

وتعني أيضا الوفاء بمتطلبات المستفيد وتوقعاته.

الجودة الشاملة:نقصد بها البحث عن الجودة في جميع مظاهر العمل أي ابتداء من التعرف على احتياجات المستفيد إلى غاية تقويم رضا عن المنتج المقدم.

1 مهدي صالح السامرائي، المرجع السابق، ص27.

وبهذا سوف نتطرق إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة كمايلي:¹

- عرفها johblonski على أنها: "شكل تعاوني لأداء الأعمال و بتحريك

المواهب و القدرات لكل من العاملين وإدارة لتحسين الإنتاج و الجودة

بشكل مستمر، مستخدمة فرق العمل من خلال مقومات الأساسية لنجاح في

المؤسسة وهي اشترك في الإدارة وهذا لتحسين المستمر للعمليات واستخدام

فرق عمل".

- عرفها Tunks بأنها: "التزام وتعهد كل من إدارة و العاملين بترشيد

الأعمال بحيث تلبي بصورة متناسقة توقعات المستفيد أو ما يفوقها."²

-عرفها (Robbins & Coulter) على أنها: "فلسفة إدارية موجهة على

أساس التحسين المستمر و الاستجابة لاحتياجات وتوقعات الزبون."³

1 احمد بن عيشاوي، المرجع السابق، ص10.

2 عناية محمد خضير، "واقع معرفة وتطبيق ادارة الجودة الشاملة في مديريات التربية وتعليم فلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، فلسطين، جامعة نجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007، ص31.

3 فالح عبد القادر الحوري، "تشخيص واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات الأردنية، دراسة ميدانية على عينة من مستشفيات الخاصة"، الأردن:مجلة علمية محكمة، مجلد 12 العدد 01، ربيع الأول 1492، ص150.

أهمية الجودة الشاملة:

تأتي أهمية الجودة الشاملة من خلال حرص منظمات الأعمال على تقديم منتج أو خدمة ذات خصائص وسمات مميزة عن قريناتها من المنظمات الأخرى في قطاع الصناعي أوفي البيئة التي تتواجد فيها وربما يدفع طموح منظمات الأعمال إلى التميز على النطاق الدولي وهو هدف مشروع ولكنه يحتاج إلى مقومات. فالجودة الشاملة تكمن في أن المنظمة تقدم المنتج أو خدمة التي تحقق أهداف الزبون الذي يسعى للحصول على الأداء الأفضل وبالتالي نيل رضاه وقبوله للمنتج أو خدمة ويترتب على ذلك اتساع الحصة السوقية للمنظمة كلما زاد عدد الزبائن نتيجة الإقبال على المنتج أو الخدمة الذي يتميز بخصائص متميزة عن باقي المنتجات المنظمات الأخرى وينعكس ذلك على زيادة المبيعات والإيرادات وبالتالي يؤدي ذلك إلى ازدياد الإرباح وارتفاع العائد على الرأس المال كما ينعكس بآثار الايجابية على القيمة السوقية للاسهم¹.

1 حاكم محمد محسن، (2006)، الجودة الشاملة في تسويق الخدمة المصرفية، ملتقى العلمي الثاني حول الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيات المعلومات، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص28.

أهداف الجودة الشاملة:

تتمثل أهداف الجودة الشاملة فيما يلي:

- تلبية حاجات ورغبات الزبائن والمستهلكين بشكل مستمر، مع الحرص على تخفيض التكاليف الكلية للإنتاج حيث أن الجودة تتطلب عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة من المرة الأولى وهذا يعني تقليل الأشياء التالفة أو إعادة إنجازها وبالتالي تقليل التكاليف¹.
- التمايز في السوق من خلال تقديم منتج أو خدمة يشعر فيها العميل بأنه يتعامل بخصوصية في المنظمة.
- تحقيق الجودة: وذلك بتطوير المنتجات والخدمات حسب رغبة العملاء، أن عدم الاهتمام بالجودة يؤدي إلى زيادة الوقت لأداء وإنجاز المهام وزيادة أعمال المراقبة وبالتالي زيادة شكاوى المستفيدين من هذه الخدمات.
- تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام للعميل: فالإجراءات التي وضعت من قبل المنظمة لإنجاز الخدمات للعميل قد ركزت على تحقيق الأهداف

1 حليمي وهيبه واخرون، (2007)، فعالية نظام إدارة الجودة الشاملة ومعايير الايزو في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول الجودة والتميز في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، ص25.

ومراقبتها وبالتالي جاءت هذه الإجراءات طويلة وجامدة في كثير من الأحيان مما أثر سلباً على العميل¹.

مراحل الانتقال من الجودة إلى إدارة الجودة الشاملة:

يعتقد أن أول تطور للاهتمام بالجودة كان في بلاد الرافدين في القرن 18 ق.م حيث كان ملك بابل أول من تحدث و أبرز الجودة في قانون "حمورابي" في نصه القائل: "إذا بنى منزلاً بطلب من شخص، و لم يحترم مواصفات البناء، إذا مال الجدار وجب على هذا البناء إصلاح أو تمتين هذا الجدار بإمكانياته الخاصة"².

و قد تم تقسيم مراحل تطور الجودة إلى سبع مراحل، كالتالي:

مرحلة ما قبل الثورة الصناعية:

قبل الثورة الصناعية لم تكن توجد مصانع مثل ما هو الحال اليوم بل كان الإنتاج يتم في ورشات يملكها صاحب العمل. أما مراقبة جودة الإنتاج فكانت تتم من قبل العامل نفسه، مع التدقيق النهائي من قبل صاحب الورشة.³

1 عبد العزيز محمد الحميصي، (2007)، القائد الإداري وتحديات القرن الحادي والعشرين، أنظر إلى الموقع www.shura.gov، ص 35

2 مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

3- عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

مرحلة ما بعد الثورة الصناعية:

بدأت هذه المرحلة مع ظهور الثورة الصناعية التي أحدثت تغيرات جذرية في مجال الصناعة من ظهور المصانع بدل الورشات، كبر عدد العمال في المصنع، استخدام الآلات مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج وارتفاع مستوى جودته.

في هذه المرحلة العمل يتوزع على أكثر من عامل و مراقبة الجودة تتم من طرف رئيس العمال (المشرف المباشر)، و ليس العامل مثل ما كان في المرحلة السابقة.¹

مرحلة الإدارة العلمية (مرحلة الفحص و التفتيش):

ظهرت الإدارة العلمية في مطلع القرن العشرين بريادة "فريدريك ونسلو تايلور".* التي سحبت بموجب "دراسة الحركة و الزمن" مسؤولية فحص جودة

1- نبيلة باديس، إبراز دور إدارة الجودة الشاملة و مواصفات الإيزو في اكتساب ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2012، ص 04.

المنتج من المشرف المباشر وأسندتها لمفتشين متخصصين بمراقبة أعمال الجودة من خلال استخدام أجهزة قياس خاصة بذلك.¹

يقصد بتفتيش الإنتاج إجراء مقارنات بين مواصفات المنتجات في كل أو بعض مراحل الإنتاج أو مقارنة مواصفات المخرجات النهائية بالمواصفات المقررة سلفاً، اعتماداً على استخدام أدوات بسيطة لمراقبة أعمال الجودة.

أما الفحص يعتبر أشمل من التفتيش لأنه يعتمد على استخدام أجهزة أدق، يتم في معامل قياس. و يكون في معظم مراحل الإنتاج.

بعد عملية الفحص أو التفتيش يتم تحديد الفروقات بين مواصفات الإنتاج و المواصفات المحددة مسبقاً، ثم إبلاغها لإدارة الإنتاج و العمليات. و هكذا تسير عملية الإنتاج وفق المواصفات المرسومة، و يكون المعيب في حدود المسموح به.²

1- عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 23.
* فريدريك تايلور مهندس ميكانيك أمريكي سعى لتحسين الكفاءة الصناعية. يعتبر بمثابة أب لعلم الإدارة، كما كان من أوائل المستشارين الإداريين.
2- أحمد محمد غنيم، إدارة الجودة الشاملة، دار الإدارة للبحوث و التدريب و الاستشارات، مصر، 2009، ص ص 17-24.

مرحلة الرقابة الإحصائية على الجودة (ضبط الجودة إحصائياً):

بدأت هذه المرحلة مع ظهور أسلوب الإنتاج الكبير سنة 1931، الذي صاحبه مفهوم تنميط وتوحيد الإنتاج، لتقليل أخطاء تصنيع السلعة، بالتالي تسهيل عملية الرقابة على الجودة. وتميزت باعتماد بعض الأساليب الإحصائية المستحدثة لمراقبة جودة الإنتاج، أهمها نظرية الاحتمالات باستخدام أسلوب العينات الإحصائية الذي صممه "هاري رومنج" و"هارولد دودج" * لفحص عينات من الإنتاج بدل فحصه كله، وعلى ضوء النتائج يمكن قبوله أو رفضه. لكن هذا الأسلوب لم يعد مقبولا في عقد الثمانينات الذي اشتدت فيه المنافسة. لأن فحص العينة لا يعتبر مؤشرا دقيقا على جودة الإنتاج كله. أي وجود احتمال وصول وحدات معيبة للسوق، ما يؤثر سلبا على سمعة المؤسسة.

و يعد "إيدوارد ديمنج" أبرز من استخدم الرقابة الإحصائية على الجودة. حيث جمع معلومات وفيرة عن مستوى الجودة، من خلال الرقابة على الإنتاج، ثم تحليلها باستخدام أساليب إحصائية. و نقل أفكاره لليابان بعد الحرب العالمية الثانية مما مكنها من غزو الأسواق العالمية بجودتها المتميزة.¹

1- عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

* هاري رومنج و هارولد دودج مهندسين أمريكيين في مراقبة الجودة إحصائيا.

مرحلة تأكيد الجودة

بدأ التفكير في الجودة سنة 1956، حيث يقوم على فلسفة مفادها الوصول إلى مستوى عال من الجودة، و تحقيق إنتاج بدون أخطاء يتطلب رقابة شاملة على كافة العمليات من مرحلة تصميم المنتج حتى وصوله للمستهلك. و يتبنى تأكيد الجودة ثلاثة أنواع من الرقابة، هي: رقابة وقائية: أي متابعة تنفيذ العمل لاكتشاف الخطأ قبل وقوعه، و العمل على منع حدوثه.

رقابة مرحلية: أي فحص المنتج بعد انتهاء كل مرحلة تصنيع للتأكد من مستوى الجودة. هذا يساعد على اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها و معالجتها فوراً.

رقابة بعدية: هي التأكد من جودة المنتج بعد الانتهاء من تصنيعه، قبل انتقاله ليد المستهلك، ضماناً لخلوه من أي عيب.¹

مرحلة إدارة الجودة الإستراتيجية

ظهر هذا المفهوم بين 1970-1980، بسبب دخول التجارة العالمية في حالة منافسة بين المؤسسات لكسب حصص أكبر من السوق، خاصة من قبل

1- عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المؤسسات اليابانية التي غزت الأسواق العالمية بمنتجات ذات جودة عالية وأسعار معقولة. و كانت الشركة الأمريكية أول من اعتمد إدارة الجودة الإستراتيجية للقدرة على منافسة الشركات اليابانية، و رسمت إستراتيجية الجودة لديها ضمن المحاور الرئيسية التالية:

إرضاء العميل من خلال تلبية ما يريده و يتوقعه؛

الجودة مسؤولية الجميع من قمة الهرم التنظيمي حتى قاعدته؛
المطلوب تحقيق الجودة في كل شيء (الأنظمة، الثقافات التنظيمية، الهيكل التنظيمي، أساليب وإجراءات العمل،...).

فالإدارة الإستراتيجية للجودة تركز على حاجات و رغبات العملاء.¹

مرحلة إدارة الجودة الشاملة

هو امتداد لمفهوم إدارة الجودة الإستراتيجية. ظهر هذا المفهوم سنة 1980، بسبب اشتداد حدة المنافسة العالمية، و اكتساح الصناعة اليابانية معظم الأسواق العالمية مقابل خسارة الصناعات الأوروبية والأمريكية لحصصها السوقية العالمية. فقامت الشركات الأمريكية بتوسيع مفهوم إدارة الجودة

1- نبيلة باديسي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الإستراتيجية باستخدام أساليب متطورة في مجال تحسين الجودة، والتعامل مع العملاء و الموردین، وتفعيل أساليب تأكيد الجودة ليصبح أسلوبا رقابيا استراتيجيا على الجودة.

أخيرا يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة هي مصطلح أكثر شمولاً من سابقه حيث أنه يلم بجميع العمليات و مسؤولية كل فرد بالمؤسسة للوصول إلى جودة عالية في جميع نشاطات ووظائف المؤسسة ومواردها من خلال مجموعة من الجهود التسييرية والتنسيقية.¹

1- مليكة علاي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

فلسفة نظام إدارة الجودة الشاملة:

تعتمد إدارة الجودة الشاملة على استخدام أسلوب علمي مبني على المعلومات الصحيحة والدقيقة لدراسة وتحليل أسلوب العمل.

إن إتباع هذا المنهج في الإدارة ولفترة طويلة سيؤدي حتمًا إلى تحسين نظام العمل، وهو يعتمد في تطبيقه على العمل الجماعي، ودعم الإدارة العليا، والتزامها بشكل كامل بالجودة، ويتحدد نجاح هذا النظام على ضوء مقدرته على تلبية احتياجات ومتطلبات وتوقعات المنتفعين بالسلعة أو الخدمة المقدمة لهم.

تطبق إدارة الجودة الشاملة في أي قطاع مسئولية جميع العاملين، أي أن الموظفين هم حجر الزاوية في عملية تطوير الجودة، وذلك من خلال مشاركتهم ودعمهم للقرارات التي تحسن من جودة العمل اليومي، ولذا على الإدارة العليا أن تبين بشكل واضح دور العاملين في تطوير الجودة، وفيما يلي نعرض أسس ومبادئ إدارة الجودة الشاملة:

1- جعل العميل (المريض، المراجعين) هم المركز الذي تدور حوله

الأنشطة بالمنشأة الصحية.

- 2- إن العاملين هم من يفهم العمل ومشاركتهم تعتبر أساسية في وضع وتطوير خطط العمل وتحسين مستوى الخدمة.
- 3- الاعتماد في تطبيق العمل على إتباع أسلوب فرق العمل.
- 4- أن لا تقتصر الجودة على المخرجات النهائية (الخدمة) بل يجب أن تكون في كل خطوة من خطوات تقديمها.
- 5- وضع نظام لتحسين وتطوير جودة السلعة أو الخدمة.
- 6- الاعتماد على الحقائق والأرقام في تقييم الخدمة وليس على التخمين.

عوامل نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة:-

- 1- اقتناع الإدارة العليا بأهمية ومزايا تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.
- 2- أن تقوم الإدارة بإقناع جميع العاملين بجدوى تنفيذ هذا النظام.
- 3- أن تضع الإدارة خطة لمواجهة بعض الصعوبات والمعوقات المحتملة عند التنفيذ.
- 4- ضرورة وجود نظام للإتصالات الإدارية فعال لتحقيق جانب التنسيق والتكامل بين جميع الأنشطة والأقسام داخل وبين الأقسام بالمنشأة.

- 5- ضرورة العمل على إعداد برنامج تدريبي لجميع العاملين على كيفية تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة في مختلف مراحلها.
- 6- وضع مواصفات محددة ودقيقة للخدمات والأنشطة الإدارية والمالية والتي تتمشى مع متطلبات واحتياجات العملاء.
- 7- وضع معايير ومعدلات أداء للعاملين.
- 8- تطبيق أسلوب حلقات الجودة من خلال فرق تحسين الجودة بكل منشئة تتكون من مندوبين عن جميع الأنشطة بالمنشآت.
- 9- الاهتمام بالجوانب الإحصائية والأساليب الرقابية إذ أنها تعتبر مصدرًا هامًا للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.
- 10- الاستعانة بأسلوب الاستقصاءات لمعرفة ردود أفعال المنتفعين، وقياس درجة جودة الخدمة المقدمة لمعرفة مدى إدراكهم للخدمة واتجاهاتهم ومدى مطابقتها لاحتياجاتهم.

متطلبات إدارة الجودة الشاملة

إن أي منظمة تريد أن تتبنى إدارة الجودة الشاملة يجب أن تتوفر على عدة متطلبات لازمة و ضرورية، و إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يمر بخمسة مراحل، تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة عدة معوقات.

متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

لكي تتبنى المنظمة فلسفة إدارة الجودة الشاملة يجب أن توفر بعض المتطلبات اللازمة و التي تتلخص في:

*ثقافة المنظمة:¹

إن المنظمة الراغبة في تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة يجب عليه أن تتخلى عن إدارتها التقليدية بما تحملها من قيم ومفاهيم رسخت عبر السنين و الانتقال إلى إدارة حديثة تحمل قيم ومفاهيم عمل جديدة، تركز على تحسين وتطوير جودة الخدمات بما يحقق رضا المستفيدين.

1 عزة بنت محمد الغامدي، المرجع السابق، ص55.

*مشاركة وتحفيز العاملين:

مشاركة جميع العاملين وتوجيه قدراتهم و إمكانياتهم نحو خلق بيئة محفزة للإنتاجية أو الخدمة المستهدفة، لان هم الذين لديهم القدرة على معرفة المشاكل التي تواجههم أثناء العمل، وان تحفيزهم ومشاركتهم تخلق لديهم جو من القبول وعدم الاعتراض أو مقاومة التغير.

*التدريب:

لكي يتمكن العمال من تطبيق مفاهيم الحديثة لإدارة الجودة الشاملة يجب أن نقوم بتدريبهم وإكسابهم وتعليمهم المهارات اللازمة حتى يتمكنوا من أداء الأعمال بشكل صحيح للمرة الأولى وكل مرة وفقا لمبدأ الذي يقوم عليه.

*التزام الإدارة العليا بالجودة:

لكي تستطيع جميع الإدارات في المنظمة أن تلتزم بإدارة الجودة الشاملة وان تكون مقتنعة بها، يجب أن تلتزم بها الإدارة العليا، وان تطبق من قبلها وكذلك تقوم بتغير من العمل بالمبادئ الإدارية التقليدية إلى العمل وفقا لمبادئ إدارة الجودة الشاملة، وهذا بتقديم الدعم اللازم لفرق العمل لإجراء التغييرات الكفيلة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

*التركيز على العملاء:

إن رضا العميل هو المحور الأساسي لإدارة الجودة الشاملة ولهذا يجب تصميم المنتجات و الخدمات التي تقدمها المنظمة، بما يحقق رغبات و هكذا يتحقق الولاء لتلك المنظمة.

*التحسين المستمر

إن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن برنامج لتحسين و التطوير بشكل مستمر، ولهذا يجب تقييم جودة الخدمات التي تقدمها المنظمات العامة و الخاصة ومنظمات المعلومات، بشكل مستمر وفقا للمعلومات التي جمعها وتحليلها بشكل مستمر ودوري.

التخطيط الاستراتيجي للجودة:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يبدأ بتوضيح الرؤية المستقبلية محددة وأهداف بعيدة المدى التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، وهذا يتحقق بمشاركة جميع العاملين بشكل مخطط له مسبقاً، بحيث تتمكن الإدارة العليا من تقويم أدائها الفعلي وفقاً لما في الخطة الإستراتيجية العامة للمنظمة.

* القياس و التحليل:

إن القرارات التي تتم في ظل إدارة الجودة الشاملة تتصف بال موضوعية، وهذا لأنها تعتمد على طرق و الأدوات العلمية الصحيحة في جمع البيانات وتحليلها، ثم تقدم هذه المعلومات إلى متخذ القرار في المنظمة المعلوماتية وتعتبر كمرشد له.

* منح الأخطاء قبل وقوعها

إن إدارة الجودة الشاملة تأخذ مبدأ الوقاية من الأخطاء و العيوب وهذا من خلال الفحص و المراجعة و التحسين المستمر من أجل معرفة المشكلات قبل وقوعها، وإيجاد الحلول المناسبة لها لتفادي وقوعها بدل من حدوث المشكلة و البدء بالبحث عن الحلول المناسبة لها، وبهذا تعتبر إدارة الجودة الشاملة أن

تكاليف الوقاية اقل بكثير من التكاليف العلاج، وهذا أشبه بالصيانة المستمر للمنظمة من خلال مراجعة وتحليل العمليات التي تقوم لها المنظمة بشكل دائم.

فوائد ومنافع إدارة الجودة الشاملة:

إن الفوائد والمنافع المبدئية لإدارة الجودة الشاملة تتدرج تحت ثلاثة عناوين رئيسية وهي:

1. تحسين الربحية والمنافسة:

إن تحسين جودة الخدمة أو المنتج يؤدي بلا ريب إلى تحسين الأداء والمنافسة المشتركة. ومن الدراسات الكثيرة التي قامت بع العديد من المؤسسات الشهيرة في هذا المجال مثل معهد التخطيط الاستراتيجي والعديد من نتائج بحث المعهد قد سجلت في التقارير الدورية. فعلى سبيل المثال:
- إن منافع الجودة العالية للخدمة تتضمن إمكانية طلب أسعار أعلى وتسويق منخفض وسهم سوق أعلى.

- جودة المنتج هي تحتمل تأكيد لربحية العمل فالجودة العالية والعائد المرتفع من الاستثمارات أمران مترافقان عادةً.

- إن التوجه الاستراتيجي إلى العميل يمكن أن يقود غالباً ليس فقط إلى ولاء العميل بل أيضاً يمكن أن تقود إلى زيادة سهم السوق وإلى تكاليف أقل. إن إدارة الجودة الشاملة تتيح للشركة أن تنتج أكثر من مواردها الحالية من خلال تحسين عملياتها (المردود) كما تتيح للشركة أن تقوم بالأعمال بشكل صحيح من المرة الأولى من خلال الوعي المتزايد لاحتياجات العميل (الفاعلية) وإن تحسين هذا المردود وهذه الفعالية يمكن أن يساعد في:

أ - تخفيض التكاليف الكلية.

ب- تقليل تحول وانقلاب العميل.

ت- زيادة المبيعات.

ث- جذب عملاء جدد بتكاليف تسويق أقل.

2. الفاعلية التنظيمية:

إن فوائد الفاعلية التنظيمية الناتجة عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة

يمكن تلخيصها بما يلي:

تحسين فرق العمل والتعاون الداخلي وهذا يسهل بشكل كبير التكامل القوي والفعال بين مجموعات العمل المختلفة.

تحسين لغة الاتصال من خلال اللغة المشتركة والتركيز على العمل.

زيادة مشاركة العاملين فكلما ازدادت المشاركة كلما ازداد النمو الشخصي للعاملين وكلما ازداد احتمال نجاح خطة العمل أيضاً.

تقليل تحول وانقلاب العاملين فحالما يجد الموظفون الفرص أكبر ليقدموا ما لديهم للشركة فإن رضاهم سوف يزداد وتقل بالتالي الاستقالات الغير مرغوب فيها.

تحسين العلاقات بين الإدارة والعاملين وهذا يؤدي إلى بناء فريق مشترك شامل أكثر فعالية.

تحسين التركيز على الأهداف الرئيسية: إن إدارة الجودة الشاملة تقود المؤسسة إلى تحديد بعض الأولويات الرئيسية بشكل أفضل كما تقودها إلى إيصال هذه الأولويات إلى جميع العاملين بفعالية أكبر.

وبالنتيجة فإن كل شخص في الشركة سوف يجر المجاديف الصحيحة في نفس الوقت مع بقية العاملين وفي نفس الاتجاه

3. رضا العميل وإبهار العميل:

لا توجد شركة بدون عملاء وبدون عملاء سوف لن يكون لديها تحصيلات وأسهم سوق ولا عائد من الاستثمارات وطبعاً لن يكون لديها ربح وإن إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى كسب العملاء والحفاظ عليهم وإبقائهم سعداء، ولقد أظهرت دراسات عديدة أن المحافظة على عميل واحد كسبته من قبل يكلف أربعة أو خمسة أضعاف من كسب عملاء جدد (الفرق بين رضا العميل وولائه).

إن إدارة الجودة الشاملة تطلب معرفة المؤسسة لعملائها كي تعرف احتياجاتهم وتعرف ما سوف تفعله لتلبية هذه الاحتياجات وأيضاً أن تساعدنا في تحقيق نجاحات وتقديمات فيما يلي:
إبهار عملائنا الحاليين والمحافظة عليهم.

جذب عملاء أكثر وأكثر من خلال إستراتيجية تسويق أكثر فعالية من حيث التكلفة.

تصميم منتجات تلبي الاحتياجات الجديدة للعملاء وتقابل التغير الحاصل فيها.

تقليل التكاليف الناتجة عن عدم رضا العملاء من خلال الاستجابة للشكاوي ومعالجة مطالب الكفالة مثلاً.

إن إدارة الجودة الشاملة تزودنا بنظرة واسعة للعملاء فهناك العميل الخارجي والعميل الداخلي، فالعميل الخارجي هو المستهلك النهائي الذي نقدم له المنتج أو الخدمة أما العميل الداخلي فهم عاملو الشركة الذين يعتمد عملهم على عمل عاملين آخرين في الشركة (موردين داخليين) وكذلك الأشخاص الذين يعملون كوسيط بين الشركة وبين العميل الخارجي يجب اعتبارهم ومعاملتهم على أنهم عملاء داخليين مثل وكلاء الضمان والموردين والموزعين.

مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

تتمثل مبادئ إدارة الجودة الشاملة في:

- أ- التركيز على المستهلك: يعد التركيز على المستهلك وتحقيق رضاه وتلبية احتياجاته هو الهدف الرئيسي لأي منظمة كانت، لذلك عرف كوتلر (KOTELER) المستهلك بأنه الشخص الذي يحمل لنا احتياجاته وأن من واجبنا التعامل معه بصورة مفيدة له ولنا، وأن المستهلك أكر الأشخاص أهمية في أي منظمة، كذلك فهو غير معتمد على المنظمة بل هي معتمدة عليه¹.
- ب- التركيز على العمليات والنتائج معا: لم يعد الحكم على جودة العمليات يقتصر على النتائج فحسب بل يمتد ليشمل العمليات و تصميمها لكي تعطي نتائج بلا أخطاء مع ضرورة الاهتمام بأساليب العمل و مستوى الأداء، و الرقابة على المخرجات و فهم تدفق العمليات لمنع الاختناقات و إيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض سبيل تحسين نوعية المنتجات أو الخدمات للوصول إلى نتائج بلا أخطاء(فهد عبد الله الغزي،2005).

1 حميد عبد النبي الطائي وآخرون، (2003) إدارة الجودة الشاملة و الايزو، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص48.

ج-الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها:فالمطلوب ليس اكتشاف الأخطاء و إنما الوقاية منها قبل وقوعها و هذا ما يتحقق من خلال تفعيل دور فريق العمل و جماعات التحسين المستمر من خلال خلق فرص المشاركة و بيئة العمل التي تشجع علي التعبير على الرأي دون خوف أو تردد كما يتحقق ذلك من خلال المتابعة المستمرة.و قياس جودة المنتجات أثناء عملية الإنتاج في ظل إدارة الجودة الشاملة تعد الأخطاء فرصة مواتية للتطوير و التحسين ولهذا من الضروري محاولة الكشف عنها قبل استفحالها¹.

د-شحن و تعبئة خبرات القوى العاملة:تفترض المفاهيم الإدارية التقليدية إن القوى العاملة تتكون من أفراد لا عقول لهم و لا يهتمهم سوى الحصول على الأجرة. و لكن في ظل مفهوم إدارة الجودة الشاملة يعتبر التعويض المالي هو احد الطرق التي يتم بها تعويض العاملين عن جهودهم.و لقد أوضحت الدراسات أن الأفراد يتم تعيينهم و استمرارهم في المنظمة لعدة أسباب ولا يمثل الأجر سوى سبب واحد منها،فالأفراد يحب إن يشعروا بالثناء و الامتنان مقابل جهودهم و هذا ما يؤيده مدخل إدارة الجودة الشاملة،و من ناحية أخرى فان

1 جبر بن حمود بن جبر النعيمي،(2006) إمكانية إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها على الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدراسات العليا،قسم العلوم الإدارية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،السعودية،ص41.

العاملين لديهم معلومات هائلة و فرص واسعة يمكن من خلالها ولحسن استخدامهما تطوير العمل و زيادة الأرباح و تخفيض التكاليف و إشعارهم بأنهم من أعضاء فريق فائز¹.

ه- اتخاذ القرارات المرتكزة على الحقائق:

فالقرارات الفعالة تركز ليس فقط على جمع البيانات بل تحليلها ووضع الاستنتاجات في خدمة متخذي القرار.

تتميز المنظمات المطبقة لإدارة الجودة الشاملة بأن قراراتها الاستراتيجية أو الوظيفية أو التشغيلية و المبنية على الحقائق و المعلومات الصحيحة و الدقيقة، لا على التوقعات المبنية على الآراء الشخصية.

و- التغذية العكسية: هي معلومات تحصل عليها المنظمة من زبائنها تتعلق بمستوى رضاهم عن السلعة أو الخدمة المقدمة لهم، ومدى إشباعهم لمطالبهم وتوقعاتهم، وبالتالي فهي وسيلة كاشفة يمكن من خلالها تقييم المنظمة لوضعها

1 عبد الرحمن توفيق، (2004)، المناهج التدريبية المتكاملة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، ص18.

لدى عملائها، كما أنها وسيلة فعالة تستخدم نتائجها في إدخال التحسينات المستمرة على السلع والخدمات¹.

ز-التحسين المستمر: إن من أهداف التحسين المستمر للجودة وجود نظم عمل وعمليات يوثق بها ويعتمد عليها في تحقيق النتائج المرجوة في كل مرة دون حدوث اختلافات في تلك النتائج. إن إدارة المنظمة تستطيع أن تنفذ كل عملية وكل وظيفة تنفيذا صحيحا من أول مرة².

إن التحسين المستمر عملية شاملة تتضمن كافة أنشطة المنظمة سواء المدخلات أو عمليات من التحويل أو المخرجات وحتى انتقال المخرجات أو المنتجات إلى العميل³

1عمر وصفي عقيلي،(2001)،مدخل إلى منهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة(وجهة نظر)، دار وائل للنشر،عمان، الأردن.

2 قاسم نايف علوان،(2005)، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو9001و2000،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ص21.

3محفوظ أحمد جودة،(2004)،إدارة الجودة الشاملة(مفاهيم وتطبيقات)،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،ص182.

أدوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأساليبها¹

إن أدوات إدارة الجودة الشاملة تعد من الأساليب الفعالة التي تساعد العاملين و القادة في أداء عملهم، فان من الصعب على أي منظمة تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتأدية وظائفها دون الرجوع إلى هذه الأدوات وخاصة من تهتم بالتحسين المستمر، وهذه الأدوات لا تساهم في حل المشاكل الجودة فحسب، بل تمكن من إنشاء حافز للجودة في أي عمل، وتوجد هذه الأدوات داخل أي عملية وهذت من خلال أفعال تصحيحية و علاجية، وتعتبر هذه الأدوات جزء من البرنامج المجهز لتحقيق أعلى جودة ممكنه وهذا من خلال الأدوات التالية:

1/ أسلوب حل المشاكل: انه من أشهر الأساليب، حيث أن المنظمة تشكل فرق قصيرة الأجل يكون الهدف منها عقد اجتماعات من اجل مناقشة مشكلات المنظمة، من كل الأبعاد و العمل من اجل حل هذه المشاكل، وإيجاد فرص جديدة للتحسين، وهناك عدة أنواع من الفرق نذكر منها:

-دوائر الجودة:

1 منتهى احمد علي ملاح، نفس المرجع السابق، ص 22-23.

تكون عبارة على مجموعة من الأفراد، ويكونون من نفس القسم، وتتراوح أعضائها من (5-8)، و أن العضوية تكون اختيارية، ويعملون الاجتماعات بشكل دوري، و الغرض منها مناقشة الجودة التي تتعلق بالعمل و تحليلها، ومن ثم تقديم الحلول.

- فرق المشروع:

هذه الفرق عملها محدد من قبل الإدارة العليا، وان هذا الأخيرة هيا من تقوم بتشكيل فريق العمل، وبشكل مؤقت، وان أعضائها يتكونون من مختلف الأقسام المنظمة، ويجب أن يكونون ذو كفاءة ومهارة ولديهم قدرات المناسبة للعمل في هذا المشروع، وان في اغلب الأحيان تكون المشاركة إجبارية، وهذا لان الإدارة العليا من تقوم باختيار الأعضاء.

- فرق تحسين الجودة:

يتم تشكل عضوية الفريق بشكل اختياريا، و الأعضاء يكونون من عدة أقسام، أو من قسم واحد ويكونون من عدة مستويات إدارية، ويجب أن تكون لديهم الخبرة، و الكفاءة المرجوة، من اجل حل المشاكل، إن الفريق لديه الحق في اتخاذ إجراء يراه مناسب لحل المشاكل.

-العصف الذهني:

نقصد بها تشجيع التفكير الإبداعي لفرق العمل، من اجل استنباط الآراء.

-خريطة التدقيق:

عبارة عن تمثيل بياني، لعملية تحسين الجودة و تسلسلها، وتستعمل أيضا لفهم المشكلة، وتحليل العلاقات بين مختلف الأنشطة.

-مبدأ باريتو:

إن مبدأ باريتو،يقوم على استعمال طريقة التحليل الإحصائي، للمشكلات،و أسبابها،ورسمها في مخططات بيانية،وفقا لخطوات متسلسلة.

-أسلوب السبب و الأثر:

عبارة عن رسوم، تتكون من خطوط و رموز، وتصمم لتوضح العلاقة المفيدة بين الأثر و المسببات وبشكل عام فإنها تستخدم في تحليل المشكلات المعقدة، والتي يصعب شرحها، وفهمها باستخدام لغة الأرقام فقط.

2/ أنظمة الاقتراحات:

تمكننا من تقديم اقتراحات من قبل الموظفين إلى إدارة وكل واحد على حدا، وتكون هذه الاقتراحات حول طرق تحسين العمل وحل المشاكل التي يواجهها في عمله، ومن بعد ذلك تتبنى الإدارة الاقتراحات المناسبة لها.

3/ أنظمة التوقيت المناسبة:¹

تعطي هذه الأنظمة إلى الإدارة فرصة الكافية لكي تحقق أهدافها بطريقة مناسبة و بزمان محدد وبدون أي تأخير، وأيضا تساعد على حل المشاكل التي تواجهها الإدارة مباشرة، وفي نفس المكان الذي تقع فيه.

4 / رقابة العمليات الإحصائية

تستخدم في التعرف على التباين، الذي قد يحدث في أي عملية إنتاجية مهما جدا لتعزيز جودة السلعة المنتجة، وتقليل التكاليف، و زيادة رضا المستهلكين، حتى تكون للمنظمة القدرة على المنافسة في سوق.

1 منتهى احمد علي ملاح، المرجع السابق، ص23.

5/المقارنة المرجعية:¹

هي عملية تجديدية، وتكون مبنية على تحليل سريع لأفضل ترتيب للعناصر الفاعلة ذات الكفاءة، وتشتمل على المقارنة بين الأنشطة داخل المنظمة أو الأنشطة داخل المنظمة وما يشابهها في منظمات منافسة، وتتبنى ما ثبت نجاحه ويوفر الكثير من المال و الجهد لانجاز التحسينات الأكثر إنتاجية بأقل تكلفة ضمن الموارد متاحة.

1 منتهى احمد علي ملاح، المرجع السابق، ص 23.

مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة

يُمر تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمراحل التالية:²¹

المرحلة الأولى (التهيئة و الإعداد)

هي معرفة مدى الحاجة إلى تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة داخل المؤسسة. فهي تمثل مرحلة تحضيرية لتحديد و توضيح عدد من القضايا منها:

- توضيح الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة؛
- تحديد رسالة المؤسسة؛
- تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة.

المرحلة الثانية (الدراسة و التخطيط)

بناء على البيانات التي تم تجميعها في المرحلة السابقة، و في حالة كونها مشجعة لاتخاذ قرار تطبيق إدارة الجودة الشاملة تقوم المؤسسة بإعداد الآتي:

- إعداد خطة أولية للتنفيذ؛

1 محمد عوض الترتوري وأغدير عرفات جويخان، (2006)، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليم العالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 37

2- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001: 2000، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 110-113.

* جوزيف جابلونسكي متحدث، مدرب، مستشار ومتخصص في تصميم وتنفيذ إدارة نظم الجودة الشاملة وتطبيق مفاهيمها. خدم المؤسسات العامة و الخاصة بمختلف أحجامها في و.م.أ و كندا.

— تحديد الموارد المطلوبة للخطة؛

— تحديد إستراتيجية التنفيذ.

المرحلة الثالثة (التقويم)

تضمن هذه المرحلة تقويم واقع المؤسسة المعنية من حيث:

— دراسة الوضع الحالي للمؤسسة و تقويمه لتحديد ما يمكن

اعتباره قوة داعمة لتنفيذ مدخل إدارة الجودة الشاملة أو ما يمكن اعتباره
ضعفا عائقا لعملية التنفيذ؛

— دراسة وتقييم آراء واتجاهات المستهلكين بصدد التغيرات في

بيئة عمل المؤسسة. أي تقييم لما تم تنفيذه من خطط بهذا المجال.

المرحلة الرابعة (التنفيذ)

تعتبر أهم مراحل تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، والبعض

يعتبرها البداية الحقيقية لترجمة متطلبات إدارة الجودة الشاملة على أرض

الواقع، وهي تتكون من مراحل فرعية هي:

— الخطوة الأولى (خلق البيئة الثقافية الملائمة لفلسفة إدارة

الجودة الشاملة):

تتطلب هذه الخطوة خلق البيئة الثقافية المناسبة للعمل. و يتم في هذه المرحلة تدريب جميع العاملين على فلسفة إدارة الجودة الشاملة وتتمثل بالقيام بعدد من البرامج وهي:

- التعليم و إعادة التعليم للمديرين؛
 - تطوير وتحديد رؤية واضحة لمستقبل المؤسسة؛
 - إنشاء وتكوين فريق إداري لقيادة المؤسسة نحو الجودة الشاملة، وتطبيق مبادئ "ديمغ" الأربعة عشر و لتجاوز الحواجز بين الإدارات وتخليص العاملين من الخوف؛
 - تطوير وتوظيف جميع موارد المؤسسة بما ينسجم مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة؛
 - استخدام المدخل العلمي في حل المشاكل وتحسين العمليات.
 - الخطوة الثانية (أدوات حل المشاكل):
- في هذه الخطوة من عمليات التنفيذ يتطلب حل المشاكل من خلال سيادة ثقافة التحسين المستمر وهذه ثقافة تتماشى مع ثقافة حل المشاكل التي تبدأ بتحديد المشكلة، تحليلها، إيجاد حلول محتملة، اختبار وتطبيق الحلول، تطبيق الحل الأمثل و تقييمه و أخيرا النتائج تفيدنا في التغذية العكسية.

و من أهم أدوات حل المشاكل ما يلي:

— تحليل العمليات:

ويتم فيها تحليل طرق العمل، بتجزئة العملية ومراحلها، للتعرف على المشكلة، ووضع الحلول الممكنة لها، ومناقشة هذه الحلول قبل تنفيذها، واختبارها.

— العصف الذهني:

تتم وفق سلسلة من الخطوات كمحاولة لخلق أفكار جديدة لحل المشاكل المطروحة:

— يدون كل عضو مشارك أفكاره في ورقة؛

— الاستماع إلى الأفكار المقدمة من قبل الأعضاء؛

— بعد الاستماع لكل الأفكار، يسأل القائد الأعضاء إذا ما طرأت أفكار أخرى في أذهانهم؛

— يكرر القائد سؤاله لكل فرد عن أية أفكار جديدة حتى تنفذ كل المقترحات.¹

— خرائط السبب والنتيجة (هيكل السمكة):

— تحليل باريتو:

1- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة و متطلبات الإيزو 9001:2000، المرجع السابق، ص 139.

— الخطوة الثالثة (الضبط الإحصائي للعمليات):

تتطلب عملية حل المشاكل التي تم تحديدها في الخطوة أعلاه، تدريب العاملين على كيفية استخدام أدوات الضبط الإحصائي للعملية وكيفية تفسير نتائجها بما يؤدي إلى تحسين جودة العمليات؛

— الخطوة الرابعة (تصميم التجارب):

يتم في هذه الخطوة استخدام أساليب إحصائية متقدمة تتعدى أدوات الضبط الإحصائي إلى خطوة التصميم لوضع معايير تنظيم العملية وفي هذه المرحلة يتطلب التصميم الإحصائي للتجارب استخدام طرق "تاجوشي" والتي تساعد في تصميم مواصفات العملية وأبعاد العملية المثلى. وتركز طرق "تاجوشي" على التحليل الإحصائي للقرارات التي سوف تتخذها الإدارة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وفي هذه الحالة لا يتطلب تدريب جميع العاملين على استخدام هذه الأساليب بل تدريب عدد محدد من العاملين للقيام بمهمة التطبيق؛

— المرحلة الخامسة (تبادل الخبرات):

في هذه المرحلة وعلى ضوء تنفيذ المراحل السابقة مما اكتسبته لجنة إدارة الجودة الشاملة والعاملون من خبرات جراء تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتم

مناقشة النتائج من خلال حلقة نقاش تضم جميع العاملين في المؤسسة لتقييم نتائج التطبيق الأولي واتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد ذلك.

عناصر إدارة الجودة الشاملة:-

تعد العناصر الأساسية لإدارة الجودة الشاملة ذات أهمية كبيرة في التطبيق العملي لها في مختلف المنظمات، اذ ان هذه العناصر من شأنها ان تشير الى الحقائق الأساسية التي ينبغي ان يرتكن اليها عند الشروع باستخدام هذا الأسلوب تطبيقا في مختلف المنظمات، لقد تباينت آراء الرواد والباحثين في شأن تحديد عدد وأولويات وأهمية هذه العناصر تبعا لتفاوت وجهات نظرهم من ناحية والزوايا التي ينظرون بها الى هذا الموضوع من ناحية أخرى واهم هذه العناصر هي:-

عناصر دينمنج الأربعة عشر W.Edward Deming

- 1- خلق انسيابية الغرض مع الخطة.
- 2- تبني الفلسفة الجديدة للجودة.
- 3- التوقف عن الاعتماد على الفحص (التفتيش) الواسع.
- 4- إنهاء اسلوب اختيار المجهزين على أساس السعر فقط.
- 5- متابعة المشكلات والعمل باستمرار من اجل تحسين النظام.

- 6 تبني طرائق التدريب الحديثة في العمل.
- 7 تغيير التوجه من الإنتاج الكمي الى النوعي.
- 8 التخلص من الخوف.
- 9 إزالة الحواجز التي تحرم المستخدمين من الافتخار بعملهم.
- 10 التوقف من المطالبة بإنتاجية محسنة من دون توفير طرق تخفيضها.
- 11 تكوين سلوك الفريق.
- 12 إزالة العوائق في الاتصالات بين الإدارة العليا والعاملين.
- 13 إرساء التعليم وإعادة التدريب.
- 14 خلق هيكل في الإدارة العليا يؤكد على النقاط السابقة.
- عناصر جوران العشرة Joseph.M.Juran وضع غايات التحسين
- 1 بناء الوعي بوجود فرص التحسين.
- 2 التنظيم من اجل تحقيق الأهداف.
- 3 توفير التدريب.
- 4 تنفيذ المشاريع الهادفة الى حل المشكلات.
- 5 وضع تقارير حول تقدم العمل.
- 6 منح الاعتراف والتميز.

- 7 إعلان النتائج.
- 8 وضع علامات معينة وتثبيتها.
- 9 جعل عملية التحسين جزء من أنظمة وعمليات المنظمة.
- عناصر كروسبي الاربعة عشر Ross,1999,6 Philhp.B.Crosby
- 1 التزام الإدارة العليا بالجودة للأمد البعيد.
- 2 تشكيل فرق عمل لتحسين الجودة عبر الأقسام.
- 3 تحديد المشكلات الحالية والمحتملة.
- 4 تقدير كلف الجودة وتوضيح كيفية استخدامها كأداة إدارية.
- 5 زيادة وعي جميع المستخدمين بالجودة والالتزام بها.
- 6 العمل التصحيحي للمشكلات المحددة فور حدوثها.
- 7 تخطيط المعيب الصفري والالتزام ببرنامجه.
- 8 تدريب المشرفين على النهوض بمسؤولياتهم في برنامج الجودة.
- 9 توضيح أهمية التخلص من العيوب منذ البداية لانه منهج جديد.
- 10 تشجيع الأفراد والفرق على وضع غايات التحسين.
- 11 تشجيع الموظفين على إخبار الإدارة بخصوص العقبات التي تواجههم.

- 12- تحفيز الأفراد على المشاركة ومنحهم التقدير اللازم.
 - 13- إنشاء مجالس للجودة لتنمية الاتصال المستمر.
 - 14- الاستمرار في تكرار كل شيء لان تحسين الجودة مستمر.
- عناصر جائزة مالكولم بالدرج السبعة
- 1- القيادة.
 - 2- المعلومات والتحليل.
 - 3- التخطيط الاستراتيجي.
 - 4- استخدام الموارد البشرية.
 - 5- ضمان جودة المنتجات والخدمات.
 - 6- نتائج الجودة .
 - 7- رضا الزبون.

معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

يواجه تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة معوقات نذكرها في الآتي:¹

— معوقات تتعلق بالإطار القانوني و التشريعي:

تعتبر القوانين و اللوائح الحكومية من المعوقات التي تحد من حرية الإدارة في اتخاذ القرارات، باعتبارها تشريعات غير مرنة، لا تستجيب سريعا لطلبات و تطلعات العملاء المتغيرة؛

— معوقات تتعلق بالبيئة الداخلية:

قد تكون البيئة الداخلية للمؤسسة مقاومة للتغيير بسبب شعور بعض العاملين أن التغيير قد يقلل من بعض المزايا التي كانوا يحصلون عليها، أو زيادة الجهد اللازم للعمل بما لا يتناسب مع رواتبهم؛

— معوقات تتعلق بالعمالة:

إدارة الجودة الشاملة تتطلب التكيف السريع مع المشكلات المفاجئة، فإذا كان العمال لا يتسمون بأفق واسع و قدرة على استيعاب المستجدات في مجال العمل تصبح معيقة لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة. كما أن زيادة معدل دوران العمالة يعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة؛

1 - حمدي عبد العظيم، المنهج العلمي لإدارة الجودة الشاملة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص 144-146

— معوقات تتعلق بالإدارة العليا:

عدم وعي الإدارة العليا، عدم اقتناعها بمنهج إدارة الجودة الشاملة، جهلها لأهميتها أو الخوف من فقدان السلطة الإدارية كلها عوامل تعيق نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة؛

— معوقات تتعلق بتعارض الأهداف:

عندما تتعارض أهداف إدارة الجودة الشاملة مع أهداف المؤسسات الحكومية، ينتج عنه عدم الملائمة بين عمل هذه الأخيرة وعمل المؤسسات الحكومية الأخرى التي تتعاون معها في خدمة المواطنين. و من ثم صعوبة الفصل بين اختصاصها و اختصاصات المؤسسات العاملة معها في أنشطة متشابهة؛

— معوقات الأعمال الحكومية و مراجعتها:

المراجعة السنوية لأعمال المؤسسات الحكومية هي إهدار للموارد الحكومية نتيجة تراكم المنتجات التي لا يتم مراجعتها إلا في نهاية السنة. مما يجعل من الصعوبة تصحيح الأخطاء أولا بأول وتجنب حدوث العيوب في المنتجات في التوقيت المناسب، و هذا لا يتفق مع منهج إدارة الجودة الشاملة الذي يستهدف الوصول إلى المعيب الصفري؛

— معوقات تتعلق بالإطار السياسي:

هي الضغوط التي تتعرض لها الإدارة التي تطبق منهج إدارة الجودة الشاملة من جانب النقابات العمالية، و مقاومة هذه النقابات لفقدان دورها في المؤسسات الحكومية بعد تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة و التي تعتمد على ربط الحوافز والأجور و المكافآت بما يحققه العاملون من نتائج أو انجازات بصرف النظر عن ضغوط النقابات و اللجان النقابية أو الاتحادات العمالية و من ثم تفقد هذه الاتحادات أهميتها في نظر العاملين. و قد تكون ضغوطات سياسية من الأحزاب أو جمعيات المجتمع المدني غير الحكومية أو من أعضاء البرلمان أو...الذين عادة ما يطالبون الإدارة بخدمات تفوق طاقتها مثل تعيين عمالة إضافية تزيد عن حاجة العمل.

الأخطاء الشائعة عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة

قد تحدث أخطاء عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة، مما يؤدي إلى حدوث فشل في تطبيقها. لذا على المؤسسات تفاديها لضمان النجاح. و من هذه الأخطاء نذكر:¹

— رغبة المؤسسة في تحقيق نتائج سريعة:

يتطلب مدخل إدارة الجودة الشاملة بعضاً من الوقت حتى تظهر نتائج ملموسة في التطبيق العملي. لذا على الإدارة العليا التريث، وتقديم الدعم لعمليات التطوير والتحسين؛

— التقليد والمحاكاة لتجارب مؤسسات أخرى:

نجاح أسلوب إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة ما، ليس بالضرورة أنه سيكون ناجح في مؤسسة أخرى. نظراً لاختلاف الأنشطة، الثقافة التنظيمية للمؤسسة وغيرها؛

— اتخاذ قرار التطبيق قبل تهيئة مناخ المؤسسة:

1- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة في الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 310-311.

من خلال دراسات ميدانية لعدد من المؤسسة التي فشلت في تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، تأكد بأنه يرجع سبب ذلك إلى عملية التسريع في اتخاذ قرار التنفيذ قبل توفر المتطلبات الكافية لنجاحه؛

— عدم التفكير الكافي بأهمية الموارد البشرية:

من الأخطاء التي تؤدي إلى فشل نجاح عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة و عدم الاهتمام بعنصر الموارد البشرية مقارنة بالموارد الأخرى التي تمتلكها المؤسسة. مع أن إدارة الجودة الشاملة تركز على ثلاث دعائم أساسية متكاملة مع بعضها البعض، هي جودة التكنولوجيا المادية، جودة التكنولوجيا البشرية و جودة البيئة المحيطة بالمؤسسة؛

— عدم تطابق أقوال الإدارة العليا مع سلوكها:

و هو التصريح بعمل شيء و العمل بخلافه. و هذا الشيء لا يعطي صورة جيدة عن القيادة لدى العاملين، و يفقدون مصداقيتهم. و هو أخطر خطأ يؤثر على نجاح إدارة الجودة الشاملة؛

— إتباع أنظمة و سياسات لا تتحقق مع إدارة الجودة الشاملة:

في إدارة الجودة الشاملة يجب إتباع سياسات و طرق تقييم تحفز العمال على الإبداع والابتكار مثل الحوافز الفردية تخلق التنافس بين الأفراد العاملين.

لذا من الخطأ إتباع السياسات الروتينية مثل التقييم الجماعي التي قد تحبط العامل و تدفعه للتكاسل؛

— الفشل في توفير معلومات عن الانجازات المحققة:

القياس أمر مهم في عملية التحسين المستمر للأداء. فعرض الإنجازات المقدمة للعاملين يشجعهم على العمل أكثر. لذلك غياب هذه المعلومات و عدم توفرها، سيولد الشعور بالإحباط وعدم الرضا؛

— التصدي للمشاكل الكبيرة مع بداية التطبيق:

التغيرات الجذرية السريعة لا تتماشى مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة. لأن مشاكل المؤسسة متراكمة عبر فترات زمنية، قد لا يتحقق حلها بهذه السرعة. بل على المؤسسة اعتماد التغيير المرحلي و المتعاقب كونه أفضل أسلوب يتفق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة؛

— عدم الإنصاف الكافي للعملاء:

يعتبر الاهتمام بمتطلبات العملاء من أساسيات إدارة الجودة الشاملة. لذا على المؤسسة الاهتمام برغباتهم و متطلباتهم. أما إذا أهملتها و قامت بالإنتاج بحسب رغباتها فهذا لن يعطي أي مردود لتطبيقها لإدارة الجودة الشاملة؛

— عدم تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة و طويلة الأجل:

على الإدارة العليا للمؤسسة ألا يكون تفكيرها في تحقيق أرباح في المدى القصير فقط. وترى أن الوقت الذي تقضيه في التفكير و التخطيط الطويل الأجل مضيعة للوقت. و هذا التفكير خاطئ، لأنه يجب أن يكون لديها رؤية مستقبلية لتحديد الخطوط الرئيسية التي تسير عليها لتكون مرشدا لها في المستقبل.

أن الانتباه لبعض الأخطاء الشائعة التي تؤدي إلى فشل تطبيق إدارة الجودة الشاملة أو تبطئ من نجاحه يساعد المنظمات في تجنب الفشل، نجد أن معظم أسباب الفشل تنبع من أخطاء إدارية أو سلوكية والبعض الآخر أخطاء العمليات أو أخطاء إحصائية.

أ- الأخطاء الإدارية:

معظم المشاكل الإدارية ينتج من غياب دعم الإدارة العليا الذي يمكن أن يأخذ عدة أشكال منها مثلاً نجد ان تدعيم الأهداف والمحافظة عليها مسئولية الإدارة العليا، كما انه يصعب حل المشاكل عندما يكون هناك تغيير في الأولويات، أيضاً تعجل الإدارة في الحصول على رضا العميل، أو الحصول على المكاسب الفورية يؤدي إلى فشل إدارة الجودة الشاملة، كما أن هناك بعض الإدارات لا تكون لديها الدراية الكاملة بكيفية تطبيق التغيير الضروري.

وقد تبحث الادارة عن حالة معينة وتحاول تطبيقها بينما كل حالة لها حقائقها المميزة وتتطلب أهداف خاصة بها. في حالات أخرى تحاول الإدارة تطبيق إدارة الجودة الشاملة بسن القوانين مع ان فرض التحسين بالتشريع القانوني غير ممكن. كذلك لا بد ان تغير الادارة من نمطها قبل ان تطالب بإجراء تغييرات في التنظيم. كذلك قصر الفترات التدريبية يؤدي الى نقص او عدم تدريب العاملين التدريب الصحيح، بالإضافة الى ان الإدارة لا تهتم بفرق حل المشاكل وتنظر إلى دورهم على أنه غير منتج وضياح للوقت. من هنا نجد أن هناك 4 عوامل لنجاح برامج إدارة الجودة الشاملة هي:

1. التزام الإدارة العليا.

2. النظرة طويلة الأجل.

3. استخدام أساليب الرقابة الإحصائية وتدريب العاملين عليها.

4. استخدام فرق حل المشاكل.

ب- الأخطاء الفنية:

نجد أن الأخطاء الفنية أقل تأثيراً من الأخطاء الإدارية على تطبيق إدارة الجودة الشاملة. وهناك ثلاثة أنواع منها هي:

- جميع خرائط الرقابة تفترض أو تبني على التوزيع المعتدل. وبالتالي الخرائط الفردية عن طريق رسم المقاييس الفردية وعن طريق الفشل في تجميع البيانات تفشل في تأكيد أن هذا الفرض صحيح.
- نقص الفهم عن ما يتم فعلاً رسمه وكيف توجد له علاقة مع العمليات التي يتم رقابتها.
- إعادة حساب حدود الرقابة، عادة يتم رسم حدود جديدة للرقابة يوميا أو أسبوعيا حسب ما تتوافر البيانات الكافية للقيام بالحسابات وعندما يتم ذلك نفقد الهدف طويل الأجل كما أن الرقابة قد تشير إلى تغير في العمليات، مع ان نفس حدود الرقابة يجب ان يتم صيانتها وتستمر بالنسبة للعملية الواحدة حتى بعد تحسين العمليات فالحدود يجب فقط تعديلها بعد وجود:

- دليل إحصائي عن التغير.
- سبب التغير يتم تعريفه وفهمه

أن أهم خطوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ترتكز على التزام الإدارة العليا وسعيها الجاد في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمة، ونجد انه عند وجود أخطاء ترجع مسؤولية هذه الأخطاء الى الإدارة العليا سواء كانت أخطاء إدارية أو أخطاء فنية كان يجب الرقابة عليها وتصحيح الانحرافات في الأوقات المناسبة.

الفصل الثالث

إستراتيجيات الإدارة والتدريب في الجودة الشاملة

تعود بدايات الكتابات المعاصرة حول إستراتيجية الجودة إلى أفكار كل من Deming و Juran و Crosby و Feigenbaum، إذ إن فلسفاتهم المختلفة أسست لبذور الفهم المعاصر للجودة بوصفها أداة إدارية قبل أن تكون وظيفة مؤسسية، فانتقلت الجودة وفق هذا الفهم من عملية رقابية وتشغيلية إلى سلاح تنافسي تمتلكه المنظمة من خلال تبني استراتيجيات وأهداف وقرارات تركز على الجودة بوصفها أسبقية تنافسية دون إهمال الأسبقيات الأخرى (الكلفة، المرونة، التسليم، الإبداع)، وبذلك غدت الجودة أحد معايير الأداء الاستراتيجي بل المعيار الوحيد التي تتاح من خلاله المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

لقد تبذرت فكرة أن الجودة الأعلى تعني الكلف الأكبر وحلت فكرة أن الجودة العالية هي هدف استراتيجي تشمل مؤشرات واضحة ترتبط بالقدرات الإستراتيجية، بل أن الآراء تتجه إلى إطلاق عبارة عصر إدارة الجودة الإستراتيجية في إشارة إلى المرحلة الرابعة من التطور المفاهيمي للجودة، فبرزت فكرة أخرى هي المنافسة المستندة على الجودة Quality Based Competition التي قد تأتي بصيغة منتج جديد أو تطويراً للمنتج الحالي أو إنشاء فرع للشركة الأم لمقابلة الطلب المتزايد.

والإدارة الإستراتيجية للجودة هي عملية ترتبط بأهداف الجودة طويلة الأمد مع تحديد طرق فاعلة للوصول إلى تلك الأهداف، وهي إحدى المسؤوليات الحيوية للإدارة العليا تنفَّذ وفق أساس منهجي مستمر، عموماً يمكن تناول هذا الموضوع من زاويتين هما مبررات ارتقاء الجودة من المستوى التشغيلي إلى المستوى الاستراتيجي والجودة وعلاقتها بالحصّة السوقية، وأدناه شرحاً مفصلاً لكل منهما.

1. مبررات ارتقاء الجودة من المستوى التشغيلي إلى المستوى الاستراتيجي: لقد أدت مجموعة من العوامل إلى تكريس فكرة إستراتيجية الجودة وأجبرت من يصيغ الإستراتيجية أن يضمنها الجودة بوصفها ميزة تنافسية ومن هذه العوامل نذكر:

التغيّرات على مستوى السوق الدولي: ومثلت بضرورات النمو الاقتصادي المرتفع، وضرورات نمو الصناعة من حيث المخرجات أو النمو الجغرافي، وتنوع حاجات الزبون ورغباته وتعقدها في ظل مجتمع معمر متوجه نحو المعلومات، مع ظهور واضح للخلافات التجارية، وانتقال التقنية والعقول (الأدمغة) بيسر، هذا فضلاً عن نشوء الدول النامية وتأديتها لدور المنافس وبنجاح، وأخيراً الوفاء بالمتطلبات القانونية لعمليات الاستيراد والتصدير.

التغيّرات على مستوى الشركات: وتتضمن ضرورات فهم واستيعاب حقيقة أن الجودة تعني الحياة والبقاء، وتطوير منتجات وتقنيات جديدة ذات دورة حياة قصيرة، ووجوب العمل على خفض كلف الإنتاج من خلال المعامل المؤتمتة في ظل زيادة حدة التنافس على الموارد المادية والبشرية والمالية والمعلوماتية، فضلاً عن المتطلبات القانونية للتنافس في الأسواق المحلية واشتراطات حماية البيئة ودور النقابات والجمعيات المختلفة.

إذن هناك حاجة للتعامل مع الجودة كإستراتيجية، لكن باشتراطات يتقدمها طبيعة النشاط ومستوى تقدم الدولة، فضلاً عن ضرورات تحسين سمعة الدولة من حيث الجودة، وضمان أن الترتيبات الوطنية تقابل حاجات الأسواق المحلية والخارجية، على أن تبحث هذه الإستراتيجية عن الموارد واستثمارها على نحو فاعل و كفوء وتركّز على خدمات ما بعد البيع لأن الزبون يعد هذا الأمر محورياً.

بموجب ما سبق فإن تصميم إستراتيجية الدولة في مجال الجودة لتحقيق تلك الاشتراطات يتوجب أن يتم من خلال التعاون والتنسيق الطوعي بين أطراف رئيسة تشمل جهات عدّة منها (قطاع الصناعة وقطاع التجارة، الزبائن، الأجهزة الحكومية) من أجل توضيح احتياجات السوق ومتطلبات تنفيذ نظم

إدارة الجودة المعاصرة وتقييمها وصولاً إلى ضمان أن الترتيبات الوطنية في مجال المواصفات والاختبارات والمصادقات تأتي متوافقة مع المتطلبات الدولية والقانونية ويشمل هذا التنسيق ما يأتي:

البدء بحملات ترويجية واسعة النطاق لبث الوعي بالجودة وأهميتها، يتم في إطار تعاون مع المنظمات الحكومية ذات العلاقة (أجهزة التقييس والمواصفات الوطنية و جمعيات حماية المستهلك).

مراجعة إمكانات وبرامج التدريب والتعليم وتوجيهها نحو التركيز على الجودة وفهم آليات عمل الأسواق الدولية، ولأن الشركات الصغيرة والصناعات الحرفية والمنزلية تمثل العمود الفقري للصناعة والتجارة يتوجب مساعدتها من خلال النصح والاستشارات لتطوير تقنيات وتطبيقات جودة متخصصة.

تشجيع الشركات بمختلف أوجه أنشطتها وأحجامها على تبني نظم الجودة المعاصرة كونها الضمانة لإرضاء الزبائن فهي تعمل من مرحلة التصميم إلى خدمات ما بعد البيع، وعلى الرغم من أن عملية تبني مثل هذه الأنظمة يكون طوعياً أمام الشركات، إلا أن الشركات الساعية نحو الاستمرار تعاملت مع هذه القضية بوصفه التزام فرضه الزبون المحلي والدولي وليس بوصفه خيار أو بديل.

إنشاء المواصفات وطرق الاختبار الخاصة بالمنتج والتي لا تقل عن أهمية مواصفات نظم إدارة الجودة والمطلوبة في صياغة نظم الجودة وتنفيذها وتقييمها وتطويرها، آخذين بنظر الاعتبار أن اعتماد هذه المواصفات قد تكون قضية تعاقدية تجارية بين الزبون والمجهز خصوصاً فيما يرتبط بالاختبار والمصادقة والقبول.

خطوات ومبادئ لإستراتيجية الجودة:

تأسيس فريق تخطيط وتحليل الموارد المتاحة من ضمنها الموارد المعلوماتية.

صياغة بيان الرؤيا المستقبلية وتوضيح رسالة المنظمة.

صياغة مجموعة من القيم التي تدعم توجه كل من المخططين والمنفذين على السواء.

اعتماد منهج التحسين المستمر وفي المستويات الإدارية كافة في إطار تقييم حقيقي للبيئة الداخلية والخارجية، ويشمل ذلك برامج التدريب والتحفيز وتطوير ثقافة جودة محددة مع تمكين Empowerment العاملين التي ترتبط أعمالهم بمستوى الجودة.

تجاوز معوقات التطبيق كغياب دعم الإدارة وضبابية السلطات والأدوار والمسؤوليات، مع فقدان الشعور بالملكية المعنية للعمليات لدى العاملين بسبب المركزية وضعف نظم الحوافز، كذلك التشديد على أهداف الجودة قصيرة الأجل وإهمال الأهداف الإستراتيجية لها.

الإدارة الاستراتيجية للجودة الشاملة

التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة:

يقصد بالتخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة " عملية وضع أهداف رئيسية للحصول على جودة طويلة الأجل، إضافة إلى القيام بخطوات رئيسية لتحقيق تلك الأهداف، مع وضع مؤشرات و مقاييس مستويات الأداء " ¹.
و تتمثل مراحل وضع الخطة الاستراتيجية للجودة الشاملة في ²:

- 1- تهيئة المرحلة: حيث تقوم إدارة المؤسسة بتهيئة بيئة العمل الداخلية من خلال نشر ثقافة الجودة و التأكيد على أهميتها الاستراتيجية،
- 2- تطوير رسالة المؤسسة و تحديد أهدافها الاستراتيجية :و توضيحها لجميع الأفراد بهدف الحصول على الدعم المعنوي و المادي الجماعي الذي يعتبر أساس لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجودة،

1 موسى اللوزي، التطوير التنظيمي، أساسيات و مفاهيم حديثة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999، ص: 244.

2 موسى اللوزي، مرجع سابق، ص: 245.

- 3- تحليل بيئة العمل الداخلية: لتحديد نقاط القوة من أجل لاستثمارها و نقاط الضعف لمعالجتها،
- 4- تحليل البيئة التنافسية: إذ يجب تحليل مختلف عواملها و التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية و تحديد مجالات الفرص الحالية و المستقبلية لاستثمارها، كذا تحديد مجالات التهديد لمواجهتها،
- 5- اختيار أحد استراتيجيات الجودة الشاملة الملائمة للظروف التنافسية.

الإطار التنظيمي لإدارة الجودة الشاملة:

- ضمن هذا الإطار يتم القيام بكافة الإجراءات التنظيمية و التنفيذية الضرورية لنجاح تطبيق استراتيجية الجودة الشاملة حيث يتم¹:
- 1- تشكيل فرق عمل الجودة على جميع مستويات النشاط و التي تضم الأفراد ذوي القدرات و المهارات الملائمة لتحسين المستمر،
- 2- تشكيل مجلس الجودة من رؤساء تتوفر لديهم المعرفة و المهارة و الخبرة الكافية بسياسات و استراتيجيات الجودة الشاملة،

1 توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص: 135.

3- تحديد مسؤولية كل وظيفة من وظائف المؤسسة و مجال تدخلها

لنجاح استراتيجية الجودة الشاملة و تحقيق أهدافها الوظيفية،

4- ضرورة توفير الوسائل المادية و الفنية و التكنولوجية المساعدة على

التعرّف على المشكلات و معالجتها، كذا التحسين المستمر لأداء مختلف

العمليات و الأنظمة الوظيفية.

مراقبة الجودة الشاملة:

ضمن هذه الخطوة يتم استخدام مختلف الأساليب و الأدوات الكميّة

و الإحصائية و الفنيّة للتأكد من مدى تنفيذ استراتيجية الجودة الشاملة و

تحقيق أهدافها، حيث يرى JURAN أنّ الرقابة على الجودة هي عملية

ضرورية لبلوغ الأهداف التي تحد من العيوب و تساعد على بحث المشاكل

قبل حدوثها، حيث تتم من خلال الخطوات التالية¹:

- تقييم الأداء الفعلي،

- مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف الموضوعة،

1 خيضر كاظم حمود، مرجع سابق، ص: 95.

- معالجة الاختلالات باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

طرق تحسين الجودة الشاملة:

1- تنمية وظيفة الجودة:

تعد تنمية وظيفة الجودة أحد برامج إدارة الجودة الشاملة التي يتم من خلالها ترجمة رغبات العملاء إلى سمات محدّدة يمكن وضع تصميم مناسب لها، و قد عرفها JURAN بأنها " الوظيفة التي تنظّم الجودة في مقابل الحصول على كفاءة الاستعمال "¹.

إنّ أحد وسائل نشر و تنمية وظيفة الجودة ما يسمى ببيت الجودة فهو أسلوب يجمع بين احتياجات المستهلك و بين قدرات المؤسسة الداخلية حيث يقوم فريق عمل من الخبراء بتحويل تلك الاحتياجات إلى متطلبات فنية لتصميم المنتج الملبي لها.

1 Yoji Akao, QFD Prendre En Compte Les Besoins du Client Dans La Conception du Produit , ED-AFNOR, Paris , 1993 ,p:5.

2- طريقة KAIZEN :

و هي طريقة تعني التحسين المستمر عند اليابانيين، إذ وفقا لهذا المدخل يجب أن يتصف تطوير الأداء بما يلي ¹:

تركيز التطوير و التحسين على العمليات وصولا إلى النتائج الأفضل،
التحسين المستمر للأداء في المجالات الإنتاجية، التسويقية...إلخ،
التحسين المستمر مسؤولية شاملة و مشتركة بين الإدارة و العاملين.

3- طريقة BENCHMARKING :

و هي طريقة ذات استخدام ياباني تعني التوسع التنافسي حيث تركز على إجراء مقارنة بين نشاط المؤسسة بغيرها من الشركات المنافسة من خلال علاقة (جودة / سعر) و لهذه الطريقة أنواع ²:

BENCHMARKING داخلي: أي المقارنة بين فروع نفس المؤسسة،
- BENCHMARKING تنافسي: أي مقارنة المؤسسة بمنافسيها،

1 علي السلمي، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1995 ص: 928
2 علي السلمي، تطوير أداء و تجديد المنظمات، دار قباء للطباعة و النشر، السعودية، 1998، ص: 92.

BENCHMARKING وظيفي: إلى مقارنة بين الوظائف بغض النظر

عن القطاع المنتمية له.

إنّ طريقة BENCHMARKING تساعد على قيادة المؤسسة نحو

التحسين و التطوير السريع للعمل من خلال:

- تحديد و قياس الفجوة بين أداء المؤسسة و منافسيها،

- الفهم و الإدراك لأسباب الأداء الحالي و كيفية تغييره،

- اختبار افضل الفرص الخارجية و التنبؤ بمستقبل المؤسسة بعد

التغيير.

4- نظم الاقتراحات¹ :

يعتمد هذا النظام على المشاركة الفعّالة للأفراد في اتخاذ القرار حيث
يقدم كل منهم باقتراحاته للإدارة بشكل فردي حول طرق تحسين العمل و
حل المشكلات التي يواجهها في بيئة عمله، ثم يقود الإدارة بتبني الاقتراحات
المناسبة بعد دراستها لذا يشترط وضع وسائل مناسبة لذلك مثل صناديق
الاقتراحات.

1 « www.fiet.ch.25/03/2001 ».

Fiet Fédération Internationale des Employés , Techniciens et Cadres , La
Gestion Des Ressources Humaines.

استراتيجيات الجودة الشاملة

تعدد الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة من خلالها تحقيق أهدافها الاستراتيجية ذات الصلة بالجودة، و ضمن هذا التحليل يمكن الإشارة إلى:

1- استراتيجية التمييز :

يقصد باستراتيجية التمييز تلك الاستراتيجية التي تسعى بموجبها المؤسسة إلى التفرد في تقديم منتج معين للزبائن على مستوى بعض الجوانب المهمة لديهم مقابل سعر مرتفع، و تتجلى تلك الجوانب في تشكيلات مختلفة للمنتج، صفات خاصة بالمنتج تصميم مميز، سمعة جيدة، علامة رائدة أو خدمات متعددة و ممتازة¹. و بالتالي تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تميز في السوق أساسه الجودة العالية للمنتج.

1 Orsoni.J, Managment Stratégique , Paris , Librairie Vuibert , 1990 , p: 140.

إنّ نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية يتوقف على ¹:

1-عوامل داخلية منها:

- الاستخدام الأمثل للموارد و الكفاءات البشرية و تشجيعها على الإبداع و التطوير كذا تنمية بيئة ملائمة للاستغلال الجيّد لقدراتها و مهاراتها،
- دعم جهود البحث و التطوير لتحسين جودة المنتج و تنويع استخداماته و تطوير الخدمات المرتبطة به،
- ج- تطوير نظام المعلومات التسويقي بما يسمح بالتعرف المستمر على أذواق و احتياجات المستهلكين المتغيرة،
- د- انتقاء المواد الأولية و الموارد التكنولوجية و الكفاءات البشرية الضرورية لإحداث تحسين مستمر في الجودة الشاملة،
- هـ- تحسين الأداء الإنتاجي للتغلب النهائي على العيوب و الأخطاء.

1 نبيل مرسي خليل، مرجع سابق بتصرف، ص: 183.

2-عوامل خارجية منها:

أ- مدى إدراك العملاء لفرق القيمة بين منتج المؤسسة مقارنة بمنتجات المنافسين،

ب- مدى تنوع استخدامات المنتج و توافقها مع رغبات المستهلكين،

ج- مدى قلة المؤسسات المنافسة المنتهجة لنفس الاستراتيجية.

2-استراتيجية التأهيل و التوافق مع المواصفات القياسية العالمية:

أدت تحولات المنافسة العالمية إلى سعي المؤسسات الاقتصادية إلى تبني استراتيجية للجودة تؤدي إلى حصولها على شهادة ISO 9000¹ كدليل عالمي على فعالية نظامها التسييري المتطابق مع متطلبات الإدارة بالجودة الشاملة.

1 (ISO) تمثل اختصار للمنظمة الدولية للمواصفات (International Organisation Of standardisation) و التي مقرها جنيف و تختص في توحيد المواصفات القياسية العالمية، إذ نجد الاسم المختصر (ISO) الأكثر استعمالاً و شيوعاً بدلاً من (IOS)، و لقد استمد هذا الاختصار (ISO) من الكلمة اليونانية التي تعني تعادل و تستخدم كلمة إيزوس كجزء متقدم من الكلمة البريطانية التي تعني المساواة.

- مستويات المواصفة ISO 9000 :

تعتبر ISO 9000 عن سلسلة المواصفات التي تختص بإدارة الجودة الشاملة في قطاع الصناعة و الخدمات و التي تنقسم على مجموعة مواصفات تختلف حسب درجة شمولية كل منها، و أهم تلك المواصفات ¹:

- ISO 9001: التي تطبق على المؤسسات التي تقوم بالإنتاج و الخدمة و التركيب و التصميم حيث تعد أكثر المواصفات شمولية.

ISO 9002: التي تطبق على المؤسسات التي تقوم بنفس الأنشطة السابق ذكرها في ISO 9001 فيما عدا نشاط التصميم، أي أن المؤسسات التي تطبق عليها المواصفة 9002 لا تقوم بتصميم منتجاتها بنفسها.

ISO 9003: تطبق على المؤسسات التي تقوم بالأنشطة المتعلقة بمنظومة الجودة في مجال التفتيش و الاختبارات النهائية.

1 نظمي نصر الله، إيزو 9000، بداية الطريق إلى تطوير المنظومة الإدارية، القاهرة، دار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة 1995، ص: 22

-خطوات الحصول على شهادة ISO 9000 :

يعد الحصول على شهادة ISO 9000 مؤشر على أن المؤسسة نظام متكامل للجودة أساسه إرضاء العملاء (الداخليين و الخارجيين) عن طريق التحسين المستمر ، و أنها ذات ميزة تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية.

إن استراتيجية التوافق مع ISO 9000 تتطلب اتباع الخطوات التالية¹:

1-مرحلة التخطيط

2 - مرحلة التطابق

3-مرحلة التسجيل للحصول على الشهادة

4-مرحلة المتابعة

1 عبد الرحمان ابن حمد الحميضي، اتجاهات الإدارة العليا نحو تطبيق مواصفات الإيزو، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة الرياض المجلد 40، العدد 1، أفريل 2000، ص: 120.

تخطيط الجودة وتنظيمها

تخطيط الجودة

يضم تخطيط الجودة كل الترتيبات الضرورية للوصول إلى أهداف الجودة وهو يتعامل مع تخطيط أنشطة الجودة والتخطيط لصياغة نظام للتغذية المرتدة الخاصة بتقييم الأداء، كما يضم التخطيط لإجراءات التصحيح وبرامج تحسين الجودة، وتعد عملية إدارة أهداف الجودة الخطوة الأولى في إدارة الجودة وهي تحتاج إلى عدد من المكونات مثل:

مستويات الكفاءة: أي تحديد نتائج الجودة المرغوبة عموماً والتي يتم من خلالها قياس فاعلية الإدارة (مدى كفاءة العوامل المساهمة (المدخلات) ومدى كفاءة النتائج (المخرجات)).

معايير الفاعلية: أي تحديد انجازات الجودة غير الكمية المطلوبة من الإدارة (القدرة على الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً).

نتائج جودة كمية على المستوى الفردي مطلوبة من مدير الموارد البشرية لأغراض تحديد الاحتياجات التدريبية وبرامج التحفيز.

مؤشر نجاح الإدارة في إقامة أهم هدف من أهداف الجودة وهو صياغة نظام كفوء وفاعل لإدارة الجودة وتطبيقه.

وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من قراءة Beckford لفكرة Juran حول تخطيط الجودة والتي أطلق عليها خارطة الطريق الخاصة بتخطيط الجودة وتضم تسع خطوات هي (تحديد من هو الزبون، تحديد حاجات ذلك الزبون، ترجمة هذه الحاجات إلى لغة مفهومة، تطوير المنتج الذي يستجيب لتلك الحاجات، الوصول بخصائص المنتج إلى الحالة المثلى، تطوير عمليات قادرة على إنتاج المنتج، الوصول بالعمليات إلى الحالة المثلى، تقديم إثبات على قدرة العمليات على الاستمرار، تحويل تلك العمليات إلى نظام تشغيل)¹.

لذا سيبدأ التركيز أولاً على غرض المنظمة ورسالتها Mission فالمنطق يؤكد أن الزبون هو نقطة البداية هنا وهو الذي يحدد توجه العمل والنشاط (مجال المنتج Product Scope والتقسيم السوقي المستهدف Market Segment)، والهدف هو غاية محددة قابلة للإنجاز تعرّف وتحدد من أجل أن تكون قاعدة للتخطيط للأنشطة والإجراءات المختلفة، وهو حالة ومنفعة مطلوبة تحدد طبقاً لمعايير الزمان، المكان، الحاجة، ولا يكون للهدف معنى إن لم

1 Beckford ,J. (2002)"Quality" 2nd ed. Rutledge- Taylor &Francis Group , London, p.110

يكن مكتوباً و ذا بعد كمي قابل للقياس، فالأهداف المحددة على نحو واضح
تفيد في:

توحيد تفكير المدراء وتوجهاتهم.

تعد قوة إلزام تحاكي الإجراءات المختلفة.

كونها متطلب أساس في إدارة المنظمة تحت قاعدة التخطيط وليس

على أساس قاعدة من أزمة إلى أزمة Crisis Basis - To - Crisis.

إمكانية المقارنة الموضوعية للنتائج المتحققة.

الانسجام الواقعي مع سياسة الجودة.

وفي صياغة هدف الجودة يمكن الاعتماد على تحليل "باريتو" للأخطاء

الميدانية (الشكاوى والمرتجعات) وللأخطاء الداخلية (السكراب وإعادة

العمل) أو على مقترحات مقدمة من الإدارة، المشرفين، المختصين، المجهزين،

الزبائن، الجمعيات والمنظمات المهتمة، ويمكن اعتماد الدراسة الميدانية

لحاجات المستخدمين وكلف الاستخدام، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من

دراسات أداء المنتج مقارنة مع منتجات المنافسين.

والبعد الثاني في إدارة الجودة هو إستراتيجية الجودة التي تعرف بأنها " مجموعة من الخطط والسياسات لتسخير موارد العمليات من أجل مقابلة توقعات الزبائن في التقسيم السوقي المتوقع وبثلاث اتجاهات هي (مشاركة العاملين، الحصول على موقع تنافسي، تحسين الجودة) مع العمل على تجاوز الجودة التي يطلبها الزبون باتجاه تميّز الشركة¹ والإستراتيجية طريق للوصول إلى الهدف وهي مع الهدف يعدان قرارات وأدلة عمل طويلة الأمد، وفي هذا السياق يحدد البعض مجالات إستراتيجية الجودة كما يلي:²

الأسبقيات التنافسية وكيف تسهم برامج الجودة في زيادة القدرات التنافسية للشركة.

أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف بصدد عمليات تحسين الجودة.

الموارد المتاحة لعمليات التحسين.

المدخل الكلي والفلسفة التي تعمل في إطارهما عمليات التحسين.

1 Detoro , I. J. (1997) " Strategy Planning For Quality At Xerox "Quality Progress , April,p.19

2 Slack, Nigel, chambers ,S. & Johnston, R.(2004)"Operation Management " Prentice Hall, Essex , UK

تنظيم الجودة

استكمالاً لتركيبه نظام إدارة الجودة يتطلب الأمر تحديد المسؤوليات والأدوار والإجراءات من جهة والخارطة التنظيمية لإدارة الجودة من جهة أخرى، وأدناه شرح لكل منهما.

1.المسؤوليات والأدوار والإجراءات: تعد المسؤوليات أحد أركان وصف الوظيفة وتحدد منطقياً بعد تحديد سياسة الجودة، وتأخذ المسؤوليات في مجال إدارة الجودة ثلاث صيغ هي:

مسؤولية الأعمال (مساهمة الجودة في تخطيط الأعمال وتنفيذها).
مسؤولية النظام (قيادة نظام الجودة لضمان مستوى جودة من أنشطة التسويق والهندسة مروراً بالإنتاج وانتهاءً بالخدمة).
المسؤولية التقنية (تزويد أنشطة الرقابة التشغيلية وأنشطة الضمان بمعايير فنية تخص هندسة الجودة، هندسة العمليات الرقابية، هندسة أجهزة ومعدات الجودة، الفحص، الاختبار والتدقيق).

إجراءات نظام إدارة الجودة

أما عن إجراءات نظام إدارة الجودة فهي تتضمن ما يلي:

التركيز الشامل حول جودة العمليات.

اعتماد مقاييس كلف الجودة على نحو منظم وموثق.

اعتماد مدخل المصفوفة في تمييز عوامل الجودة (بيت الجودة) (الفصل

الثامن)).

الأنشطة التي تدخل ضمن الوصف الوظيفي للعاملين غير المباشرين،

وموظفي الحسابات والتسويق، فضلاً عن مدير وأعضاء قسم إدارة الإنتاج.

تحديد العيوب والتلف والإعلان عنها وكشفها.

حل المشكلات وفق أساس تعاوني تشاركي متعدد الاختصاصات

Multidiscipline بوصف مشكلة الجودة من مشكلات المدير العام على

مستوى المنظمة ككل فهي ترتبط بكل شيء وتؤثر في كل شيء وليست

مشكلة فنية مرتبطة بمدير الجودة.

إن هذه الإجراءات تهم المشرفين والإدارة الوسطى ويقتصر تأثيرها على الوظائف والقرارات المحددة بها وهي ذات مدى محدد ضمن تطبيقاتها، إذن فالهدف يغدو نتيجة من إجراء محدد والإجراء يجب أن يسمح باتخاذ قرارات مستقلة في مجال توزيع المهام والواجبات لتحقيق الهدف المطلوب.

2. الخارطة التنظيمية لإدارة الجودة: إن تخويل مدير قسم إدارة الجودة الصلاحيات اللازمة وبالتنسيق مع أقسام المنظمة الأخرى يعد الخطوة الأولى في بناء الخارطة التنظيمية لهذا القسم، وهذه الصلاحيات تشمل المصادقة على نتائج الفحص والمعايرة سواء كانت باتجاه قبول المنتج كما هو أو إعادة تصنيعه أو تدريجه (تحويله إلى درجة أقل) أو إتلافه (جعله سكراباً)، وقد يمتد ذلك ليشمل إيقاف خط الإنتاج أو رفض دفعة إنتاج كاملة، الأمر الذي يرتبط بقرارات مالية وربما يؤثر على خطط الإنتاج والتسويق المعتمدة، مما يستدعي سلطة ملزمة، بمعنى ضرورة وجود خط اتصال مباشر مع الإدارة العليا، كما يشترط في بناء تلك الخارطة إيجاد علاقة متكاملة لا متعارضة بين قسم إدارة الجودة والأقسام الأخرى، ولعل أسلوب فرق العمل عابرة الأقسام Multi-departmental Teams أداة إدارية مفيدة في هذا الاتجاه، والأمر له مبرراته المنطقية وكالآتي:

لا يمكن أن يعمل قسم إدارة الجودة بمعزل عن قسم المبيعات الذي يعد حلقة الوصل مع الزبون وهو المسئول عن نقل مستوى رضاه عن المنتج. هناك تعاون يبدأ بقسم المشتريات الذي يلم بجميع المواصفات الخاصة بالمواد الأولية والمساعدة أو المواد والأجزاء الاحتياطية ونجاح هذا القسم في مهمته يعني نجاح قسم إدارة الجودة في مهامه، وكذا الحال بالنسبة للأقسام الأخرى خاصة إذا علمنا أن نسبة المواد الأولية قد تصل في بعض الصناعات إلى 70% من مكونات المنتج النهائي، ويشترك في هذا الأمر قسم الموارد البشرية المسئول عن توفير عاملين ذوي مستوى مهارة ومعرفة مناسبين لإدارة أنشطة المنظمة من ضمنها أنشطة إدارة الجودة.

إن التعارض والتضارب في المصالح بين قسم إدارة الجودة وقسم إدارة الإنتاج قائم نظرياً لسعي الأخير نحو تحقيق خطط الإنتاج التي يفترض أن تكون منسجمة مع خطط الجودة، لكن واقع الحال في أغلب الشركات الناجحة يؤشر ضرورة وجود أقصى درجات التوافق والمساواة وعدم خضوع قرارات قسم إدارة الجودة لترتيبات قسم الإنتاج ومصالحه.

إن إقامة اشتراطات هيكلية لقسم إدارة الجودة تعد ضمانة مهمة لنجاح دور هذا القسم وعلى النحو الآتي:

ضم جميع الأنشطة التخطيطية (البحوث والتجارب التي تدخل في إطار هندسة الجودة) والرقابية (الفحص والمختبرات) في إطار الدور المطلوب من قسم إدارة الجودة.

فك الارتباطات الهيكلية والإشرافية لقسم الجودة مع باقي الأقسام ذات العلاقة وربطها بالمدير العام أو رئاسة مجلس الإدارة.

يتطلب إعادة النظر بالخارطة التنظيمية لقسم الجودة وإصدار الأوامر الإدارية بشأن واجبات وصلاحيات وفعاليات القسم ومنتسبيه، الأمر الذي يتطلب إعداد وصف وظيفي لكل فعالية من فعاليات الجودة وتحديد المتطلبات الوظيفية للعاملين في القسم.

إعادة تقييم واقع المختبرات من حيث المساحة والتأثيث والتكييف والمستوى التقني والموقع (القرب من قسم الإنتاج والبعد عن مصادر التلوث بكافه أشكاله)، ويشمل التقييم استكمال التجهيزات التقنية والأجهزة والمعدات المطلوبة للفحوصات وفق المواصفات المقررة مع استبدال المتقادمة منها واستمرارية تحديثها لضمان دقة وسرعة النتائج وملائمتها.

تفعيل نشاط التفتيش سواء في الأسواق المحلية أو أسواق التصدير
لإعطاء مؤشرات ميدانية عن أداء المنتج ومعوليته أثناء الاستخدام.
ولأهمية العنصر البشري يتطلب الأمر تصميم هيكلية مستقلة لنشاط
التدريب في مجال الجودة من حيث تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم
برامج التدريب وتنفيذها وتقييمها بما يلاءم المواصفات القائمة والمستحدثة،
وكذا الحال بالنسبة لنشاط التحفيز فتوجيه فعالياته نحو التميّز في مجال
الجودة وإشاعة التفكير بالجودة والإصرار على التحسين المستمر وصولاً إلى
الولع بالجودة Quality Penchant لدى جميع العاملين داخل المنظمة دون
استثناء، وهو ما يعد شرطاً لازماً لنجاح فعاليات الجودة وأنشطتها وأنظمتها
كافة.

التدريب في إدارة الجودة الشاملة:

مفهوم التدريب في الجودة الشاملة:

التدريب "هو نشاط مستمر يضمن إن يحصل العاملون على المعارف والمهارات اللازمة التي تمكنهم من وضع تلك المعارف موضع لتطبيق الصحيح والناجح لمنهجية إدارة الجودة الشاملة"¹.

الجودة الشاملة كنظام في التدريب:

الجودة الشاملة كنظام في التدريب نظام يسعى إلى انجاز الأعمال التدريبية بكفاءة ويستمر ويقوم هذا النظام على أربعة أسس:

- إحساس العاملين في التدريب بهذا النظام وتفاعلهم معه.
- الوصول إلى مشكلة التطبيق الحالية والمتوقعة بسرعة والتعرف على الأسباب الحقيقية لها.
- الوقاية من حدوث أي مشاكل أثناء العمل.
- التحسين والتطوير الدائم لأساليب العمل سعياً وراء إرضاء العميل.

1 عمر وصفي عقيلي، (2001)، مدخل إلى منهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة (وجهة نظر)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ص 165.

يعتمد هذا النظام على مجموعة من المكونات هي¹:

أ- المدخلات: مدخل نظام الجودة يعتمد على الكفاءة في تحديد الاحتياج التدريبي باستخدام الأساليب الأكثر فاعلية والتي تعطينا صورة حقيقية عن قصور في أداء العميل وكيفية تلبية احتياجاته والحصول على رضاه.

ب- العملية: وتستخدم تلك المدخلات في التعامل مع المكونة لعناصر إدارة العملية التدريبية وهي:
- الأفراد العاملين في مجال التدريب.

- المواد المستخدمة كمحتوى للبرامج من حيث حداثتها ومدى مناسبتها لاحتياج العملاء وسهولة عرضها.

- الأساليب المستخدمة في توصيل المعلومات والمهارات مثل: دراسة حالة، تمثيل الأدوار، مجموعات العمل، عصف ذهني، المناقشة..... الخ.

- الآلات والأجهزة المستخدمة وتتمثل في أجهزة ومعينات متطورة تساهم بقدر كبير في عملية تسهيل وصول المعلومة واكتساب المهارة المطلوبة.

1 محمد عبد الغاني حسن هلال، (2006)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم والتدريب، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر، ص54.

-مكان التدريب(البيئة) تمثل البيئة عاملا هاما ومؤثرا في استثمارا لعناصر الأربعة الأخرى لتحقيق الهدف المطلوب.والبيئة نوعان:

بيئة المادية:هي ما نعينه من مكان مجهز ومناسب لراحة العميل.

بيئة معنوية:هي ما نعينه من كيفية التعامل معه في ظل مبادي وأسس التعامل مع الكبار في التعليم.

ج-المخرجات:مخرجات هذا النظام هي الخدمات والمنتجات التي نذهب إلى العميل وتحقيق رضاه،وتمثل هذه المخرجات أيضا المدخل للنظام من جديد حيث أننا نسعى إلى زيادة رضا العميل في الدورة التالية وهكذا.

تميز التدريب في إطار الجودة الشاملة:

يطلق التدريب الشامل على التدريب للجودة الشاملة لأنه متنوع في موضوعاته ومتنوع في محتوياته ومتنوع في تطبيقاته،ويشمل كل العاملين في المنظمة،والتدريب الشامل يختلف على التدريب العادي(تقليدي) في:

-هناك مزيج في الموضوعات الفنية وغير الفنية.

-هناك مصطلحات جديدة يجب أن تعرف.

-هناك مواقف مختلفة لتنفيذ وتطبيق التدريب الشامل مثل:
اجتماعات الفريق، وكذلك تجميع البيانات بطرق مختلفة.
-التدريب الشامل يقوي المنظمة ككل دون استثناء لأي مستوى
وهذا ما يؤدي به إلى أن يكون أشمل من التدريب العادي، وهذا يحتاج إلى
تخطيط المستمر الجيد لان كل دورة تخدم سابقتها وأن كل مستوى يخدم
الذي يليه.¹

الاعتبارات الأساسية في التدريب:

أن إدارة الموارد البشرية يجب أن تؤخذ في الحسبان عدة اعتبارات
منها:

-تحديد العملاء:العميل في الفكر التقليدي هو المتدرب أي الموظف
الداخلي في المنظمة يعاني من مشكلات في الأداء، لكن وفق مفاهيم إدارة
الجودة الشاملة العميل كل من له علاقة بالمتدرب وفي مقدمتهم الرئيس
المباشر وزملاء العمل وأعضاء فرق العمل التي يعمل بها المتدرب وهم
يعبرون عن العملاء الداخليين ثم العملاء الخارجيين المستفيدين من أداء
المتدرب وهم الزبائن والموردين.

1علي سلمى،(2001)، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب، القاهرة ص 254.

أصبح العميل أهمية كبيرة لدى المنظمات المعاصرة، إذ أن خدمة العميل احد المزايا التنافسية التي تسعى إلى تحقيقها أغلب المنظمات المعاصرة لاسيما في ظل إدارة الجودة الشاملة.¹

-تطوير العمليات التدريبية:حسب مفهوم الجودة الشاملة فهي خضوع العمليات لمنطق التحسين المستمر يمكن أن يكون عن طريق:

-تخفيض الوقت المستغرق في الأداء.

-تحسين أسلوب الأداء.

-تحديد الأدوات الداخلة في الأنشطة.

-زيادة كمية الإنجاز في وحدة زمن.

-ترشيد تكاليف الإنجاز الأداء.

-تصميم التقنيات التدريبية:في إطار مفهوم إدارة الجودة الشاملة تصبح التقنيات التدريبية عنصرا أساسيا في ضمان جودة العمل التدريبي كله.وقد تطورت تقنيات التدريبية لترتفع إلى مستوى تقنيات المعاصرة للمعلومات و الاتصالات.

1علي سلمى،(2001)،إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية،دار غريب،القاهرة ص 265.

-تخطيط الموارد التدريبية:يمثل البشر أهم مورد في العمليات التدريبية مثل مديري التدريب،مخططي التدريب،مصممي البرامج التدريبية،إحصائي وسائل وتقنيات التدريب.....الخ كما تشمل عملية التخطيط الموارد التدريبية لتحديد الاحتياجات من التجهيزات،أماكن ووسائل الإيضاح.¹

اختيارالمدرين: يجب اختيار المدرين الذين يتمتعون بالكفاءات التدريبية اللازمة للقيام بالتدريب إن المدرب الذي يعتمد على التدريب على الجودة الشاملة سيكون حافزا للتغيير ولن يكون مجرد شخص يوفر مناهج تقليدية وهذا يحتاج إلي عدد من المهارات الإضافية:

مهارات مبدئية تساعد في الوصول إلى الأشخاص الذين لديهم المعلومات التي يحتاج إليها أو الأشخاص الذين يراد التأثير عليهم.

-تنمية العلاقات وخلق الألفة بين الجميع،وتفهم وجهات نظرهم واحتياجاتهم.

1علي سلمى،(2001)،إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية،دار غريب،القاهرة ص 256

-القدرات الشخصية التي تساعد على تحليل الموقف وإيجاد الحلول التي تنجح في كل من المفهوم التقني والسياسي، والحصول على الالتزامات بالعمل وتوليد الموارد.¹

أهمية فرق التحسين:.

إن إدارة الجودة الشاملة تعتمد أساسا على عمل الفريق. حيث أن عمل الفريق يعتبر مفهوما جديدا بالنسبة إلى الكثير من العاملين.

كيفية تكوين الفريق

فريق التحسين عبارة عن تجميع عدد من الناس وجعلهم يعملون مع بعضهم البعض. تمر عملية بناء الفريق بعدة مراحل، يحدث فيها النمو والنضج وصولا إلى مرحلة التكامل.

تنشأ فرق التحسين كنتيجة للتخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة وهي نتيجة طبيعية للتركيز على العمليات وذلك من خلال تكوين فرق للأعمال التصحيحية تهدف إلى تحقيق أعراض تحسينية من قبل الإدارة العليا والمديرين

1على عبد الله المهيدب، (2005)، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها على الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص47.

كاستجابة لمتطلبات الجودة والتحسين، وتتوقف عملية التحسين المستمر على الإدارة العليا.

مراحل تكوين الفريق: و هي:

أ-تجميع الفريق:في هذه المرحلة تكون هناك نوع من المقاومة للتغيير بسبب تغلب الأهداف الفردية على الأهداف الجماعية وتبدأ عملية التعارف فيها بين الأفراد لتحقيق مبدأ التعايش والتعامل مع الآخرين.

ب-المجموعات:وتبدأ بتحديد هوية كل شخص في المجموعة وكذلك الاتصالات فيما بين الأفراد.

ج-الفريق:حيث تظهر الصورة الحقيقية للفريق،وبالتالي يتم التركيز على الهدف عن طريق استغلال الأمثل للفرص والطاقات وتوجيهها لتحقيق الهدف.

د-تدريب الفريق:بدأت المنظمات الحديثة تدرك بان زيادة الإنتاجية والكفاءة والفاعلية مرتبطة بكفاءة وقدرة فرق العمل لديها،إذ أن التوجهات الإدارية الحديثة تتضمن إناطة المسؤوليات والأعباء لفريق العمل وليس للأفراد بشكل فرادي وكان لتطبيقات إدارة الجودة الشاملة التي ركزت على مبدأ أساس

وهو مبدأ عمل الفريق الدور الواضح في بلورة أهمية ومحتوى هذه الطريقة التدريبية إن تدريب أعضاء الفريق على يمكن أن يتم من خلال الخطوات التالية:

-تدريب أعضاء الفريق على مهارات الاتصالات والتفاعلات التي تؤدي إلى احترام كل عضو للأعضاء الآخرين في الفريق.

-تدعيم مهارات العلاقات الاعتمادية المتبادلة بين أعضاء الفريق الواحد.

-إعداد برنامج تدريبي في رفع الروح المعنوية لأعضاء الفريق وحل الصراعات الناجمة بين الأفراد عن التباين في الأهداف والمصالح أي اكتساب أعضاء الفريق مهارة حل هذه الصراعات.

-اكتساب مهارات التكيف للمواقف المختلفة والمرونة في التعامل مع هذه المواقف.

أدوات الفريق:هي الطرق المستخدمة في ديناميكية التحسين وتقسم هذه الأدوات إلى:

-الأساليب الأساسية والإحصائية.

-أساليب التخطيط و الإدارة.

-الإحصاء المتقدم.

-التدريب المتخصص.

فوائد فرق التحسين:

التحسين على المدى البعيد لا يمكن أن يحدث إلا بمجهود الجماعة فطاقة الفرد محدودة وعمره محدود وإمكانيته محدودة وعلى هذا الأساس فالمشاركة الجماعية للعاملين يعطى الصورة الجيدة للعمل الجماعي الذي يعتبر مبدأ أصيلاً من مبادئ الجودة الشاملة. وذكرت المنظمات التي نجحت في تطبيق الجودة الشاملة بعض الفوائد التي تتحقق من فرق التحسين من أهمها ما يلي:

-انطلاق العمل من خلال فكر الجماعة.

-دينامكية الجماعة تجعل من السهل تناول القضايا والمشكلات

والتعاون في حلها والتغلب عليها.

-محاولة تفعيل أكثر للأفراد ودمجهم في النشاط المستمر للجماعة.

-إزالة الحواجز بين الإدارة والعاملين، ومحاولة صهر أفراد المنظمة في

بوقة واحدة.

-إزالة الفوارق في المستويات بين مختلف الوظائف.

-تقوية الأفكار.

الأسس التي يبنى عليها التدريب:

تتمثل الأسس في:¹

1-مقدار(كمية) التدريب:بالرغم من أهمية التدريب في نجاح جهود إدارة الجودة الشاملة إلا أن بعض المنظمات تبخل وتقتصد في موارد التدريب ولا تخصص أدنى حد ممكن سواء من حيث المال أو الوقت اللازم وتخصص اقل وقت لاكتساب الخبرات من خلال التدريب اعتقادا منها أنها بذلك تعمل على تخفيض التكاليف.

إن سرعة تطبيق إدارة الجودة الشاملة تعتمد على كمية التدريب المقدمة وتوقيتها،وتتعلق كمية التدريب بالوقت اللازم للعملية والمال المستثمر من المنظمة على التدريب،ولقد أفادت تجربة المنظمات التي قطعت شوطا طويلا في تحقيق الجودة الشاملة بان التدريب على المفاهيم والأسس الأولى يكون لجميع العاملين في المنظمة.

1محمود عبدالفتاح سليمان،(2000)،الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في شركات ومشروعات التشييد،ايترك للنشر والتوزيع،مصر،ص86

2-التدريب داخل المنظمة أو خارجها:

من المهم جدا إحداث توازن بين التدريب في المراكز المتخصصة والتدريب داخل المنظمة ومعظم المنظمات بدأت في مراكز التدريب المتخصصة ثم انتقلت تدريجيا إلى التدريب الداخلي،إن المنظمات الناجحة في تطبيق مبادئ الجودة الشاملة اعتمدت على استشاري واحد أو أكثر في مجال التدريب من أجل التحسين،وغالبية هذه المنظمات يستمر اعتمادها على استشاري طوال مدة مر احل التطبيق وغالبا ما يكون استشاري التدريب هو نفسه الاستشاري الخاص بتطبيق الجودة الشاملة.وكثير من المنظمات استخدمت طريقة التدريب من الأعلى فالأسفل وفقا لتسلسل الأوامر.

3-توجيه التدريب:

إن ثمار التدريب تكمن في تحديد من هم المتدربون وما هي احتياجاتهم.وبصفة عامة فإن كل فرد يحتاج إلى كمية معينة من التدريب على إدراك وفهم معنى الجودة الشاملة،إن إهمال بعض المجموعات أو تركها بدون تدريب يكون عائق أمام الجودة غير أن الحصول على التوازن المثالي بين الكمية ونوعية التدريب وإعداد ونوعية المتدربين يعتبر أمرا في غاية الصعوبة ولكنه ليس مستحيلا.

4-توقيت وتسلسل التدريب:إن بدء عملية التدريب في الوقت المناسب أمر مهم لان تقديمه أو تأخيره غير مناسبين يجعله أمرا لا يضيف قيمة حقيقية إلى عملية الجودة الشاملة.وتسلسل عملية التدريب من حيث الموضوعات كالآتي:

-الفهم والإدراك.

-الأساليب.

-المهارات.

وتسلسل عملية التدريب من حيث المستويات الوظيفية كالآتي:

-الإدارة العليا.

- الإدارة الوسطي.

-القوة الفاعلة في الموقع.

وهناك منظمة من المنظمات الناجحة طبقت ما يسمى بالتدريب العائلي وفيه يتم تقسيم العاملين في المنظمة إلى مجموعات سميت بالعائلات بحيث تقوم العائلات بتدريب بعضها البعض فتقوم المستويات الأعلى بتدريب المستويات الأقل.ومن الأساليب الواسعة الانتشار والتي تضمن نجاح التدريب هو تقديم

التدريب قبل تطبيقه مباشرة، بحيث تكون المعلومات طازجة في أذهان الأفراد، كما أن التدريبات الخاصة بمهارات الفريق لا يجب أن تقدم الأبعد تكوين الفريق.

مر احل عملية التدريب في الجودة: تتضمن ما يلي¹:

1- التحقق من أن التدريب هو جزء من سياسة الجودة (إستراتيجية الجودة) للمنظمة: إن كل منظمة لابد أن يكون لها سياسة واضحة ومعروفة تخص الجودة. وهذه تتضمن مبادئ وأهداف توفر إطار يستهدف به في تخطيط وتنفيذ أنشطة التدريب وهذه السياسة يجب أن تكون معلنة للجميع.

2- توزيع المسؤوليات المتعلقة بالتدريب:

في كثير من المنظمات فان مسؤولية الإشراف على تدريب الجودة تقع على عاتق المدير أو أكثر من مديري المنظمة. وعند تأسيس المنظمة التدريبية فان كافة مديرو المنظمة مسئولين عن التأكد من أن مرؤوسيههم مؤهلين ولديهم مهارات الكافية لأداء أعمالهم. إن من الضروري استخدام المدربين المتخصصين والذين قد يكون من داخل المنظمة أو من خارجها.

1رعد عبد الله الطائي، (2008)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص257.

3-تحديد أهداف التدريب:لهذا الغرض يجب الإجابة عن التساؤلات

التالية:

-كيف يتم التشخيص وإبلاغ متطلبات العمل خلال المنظمة ؟

-أي المجالات تحتاج إلى تحسين الأداء ؟

-ما هي التغيرات المخططة للفترة القادمة في المنظمة؟

-ما هي الإجراءات والمهن الجديدة التي تحتاج المنظمة إلى إدخالها

إليها؟

-ما هي المشاكل الرئيسية في كل مجال من المجالات في المنظمة؟

وعند تحديد الأهداف التدريبية لابد أن تكون الإدارة العليا قد

وافقت عليها،ووضعت الأولويات لها وستقوم بدعمها،كما يجب أن تكون

الأهداف واضحة وقابلة للتنفيذ.

4-تنظيم التدريب:إن تدريب الجودة لابد أن يناط لأحد الأفراد من

الإدارة العليا،وان يقدم كل المدراء في المنظمة تقاريرهم إليه عن احتياجات

العاملين للتدريب في أقسامهم، وكذلك مدى فاعلية التدريب الذي انخرطوا

فيه وتأثيره في أدائهم لوظائفهم.كما يجب أن استخدام ذوي الاختصاص في

التدريب. وهكذا كل أولئك يجب أن تحدد أدوارهم ومسؤولياتهم في التدريب وبصورة مكتوبة. وقد يكون البعض متفرغا لمهام التدريب، ويكون البعض الآخر غير متفرغ لديه مهام في التدريب مضافة إلى مهامه الأساسية.

5- تحديد الاحتياجات التدريبية في الجودة:

يمثل تحديد الاحتياجات التدريبية أساسا ومنطلقا لتصميم أهداف تدريبية تترجم إلى برامج تدريبية في تصميم مجالات مثل تصميم المنتجات الجديدة، ومهارات تحليل الموردين وتقييم عروضهم وتصميم تجارب الجودة، والطرق الإحصائية في مراقبة الجودة، وتحليل تكاليف الجودة، والأساليب الكمية في جدولة العمليات وأسس تشغيل التجهيزات الآلية، ومهارات الصيانة، ومهارات استخدام وصيانة أجهزة اختبار الجودة ويمكن تصميم برامج في مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الجودة الشاملة، وبناء وتطوير فرق العمل.

من الضروري تحديد الحاجات التدريبية إلى الجودة وتوفير آلية تلبيتها على كل المستويات وإلى الأفراد الجدد والمنقولين.

تتضمن عملية تحديد الاحتياجات التدريبية عدد وطبيعة عمل العاملين الذين يشملهم التدريب على الجودة مع ملاحظة ضرورة استخدام الأساليب الموضوعية والعملية لتحديد الاحتياجات التدريبية وعدم اللجوء إلى الأساليب العشوائية واعتبارات المحسوبية.

لابد من تحديد الاحتياجات التدريبية لكل الأفراد المساهمين في تطوير وتحسين الجودة وكذلك تحديد الجهات المسؤولة عن عملية التدريب وتحديد المواصفات التي يجب توافرها في القائمين بعملية التدريب.

6-تصميم البرنامج التدريبي:

تصميم برنامج تدريبي هو تحديد المواصفات والمكونات المختلفة للعمل التدريبي.حتى يكون عند تنفيذه قادرا على تحقيق الاحتياجات التدريبية.أي إرضاء العميل وتحقيق أهداف الجودة الشاملة.وتتخذ عملية التصميم منها تتابعا حيث تبدأ كل مرحلة من مراحلها المختلفة بمداخلات هي مخرجات المرحلة السابقة،ثم تتم عليها أنشطة تنتهي بمخرجات جديدة، تصبح هي مدخلات المرحلة التالية.

تهتم إدارة الجودة الشاملة بتصميم البرامج التدريبية وفقا لاحتياجات التدريب الفعلية للعاملين من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية من قبل الإدارة والمشرفين، وليس بسؤال العاملين عن احتياجاتهم التدريبية، لان ذلك من شأنه ترشيح الأشخاص الملائمين للبرنامج التدريبي، ومن ثم تقليل الفجوة بين النظرية والتطبيق مما ينعكس إيجابا على تسير نقل وتجسيد معارف التدريب النظري والعملي إلى مهارات إنتاجية.

7-تنفيذ البرنامج التدريبي:

إن تطبيق الفعال لبرامج التدريب على الجودة يتطلب نوع من التطوير أثناء عملية التنفيذ حتى تحقق هذه البرامج أهداف المدرب والمتدرب.

التنفيذ الفعلي لبرنامج تدريب الجودة يتطلب التزاما تاما من المدرب والمتدرب سواء في أوقات البرنامج أو في غير ذلك من الأمور. ومن الضروري أن تدار العملية التدريبية بكفاءة من قبل منسق للبرنامج الذي سيشرف على التنفيذ ويذلل العقبات ويقوم بحل المشاكل التي تصادفه أثناء عملية التنفيذ.

8-تقييم البرنامج التدريبي:

تقييم البرنامج التدريبي الذي تتبناه إدارة الجودة الشاملة بهدف التعرف على مدى تحقيق البرنامج التدريبي لأهدافه ومدى وفائه بالاحتياجات التدريبية للعاملين، لان عملية التقييم تهدف إلي تحديد مستوى العاملين ودرجة فعالية البرنامج التدريبي سواء من حيث طبيعة العمل،أو من حيث التغيير الذي حدث في شخصية كل متدرب.

وتجري عملية التقييم للمدرب،لموضوعات البرنامج،لتوقيت البرنامج، لمكان التدريب،واسلوب التدريب الذي يتم إتباعه.

9-مراجعة فعالية التدريب:

والهدف من هذه المرحلة هو التأكد من فعالية جهود إدارة الجودة ككل وهنا يكون التدريب احد العناصر الفعالة في هذه الجهود،فمراجعة التدريب قد تكشف القصور والتي يمكن أخذها في الاعتبار حالة تطوير وتعديل البرنامج وكذلك فان التنظيم التدريب يتطلب مراجعة مستمرة في ضوء الأهداف الجديدة التي يتم الاتفاق على تحقيقها من اجل الاستمرار في عملية التحسين.

مجالات التدريب¹

- 1-التدريب لفهم ولإدراك الجودة الشاملة:إن هذا النوع من التدريب يتم التركيز على الإطار الفكري والفلسفي لإدارة الجودة الشاملة باعتبارها مدخلا وفلسفة جديدة للإدارة إذ يتضمن الموضوعات التالية:
 - مفهوم الجودة وأبعادها وتطورها.
 - طبيعة إدارة الجودة.
 - فلسفات الرواد الأوائل في مجال الجودة الشاملة.
 - المفاهيم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة.
 - مبادي إدارة الجودة الشاملة.
 - المنطلقات الفكرية لإدارة الجودة الشاملة.
 - متطلبات التطبيق ومراحلها ومعوقاتها.
 - أهمية الجودة الشاملة وفوائدها للفرد وللمنظمة.

1فريد عبد الفتاح زين الدين،(2005)،تطبيق إدارة الجودة الشاملة بين فرص النجاح ومخاطر الفشل،جامعة الزقازيق،ص102.

-الأخطاء الشائعة التي تصاحب التطبيق.

2-التدريب على طرق التحسين:ويشمل هذا النوع من التدريب على استخدام تقنيات معينة تستخدم بواسطة الأفراد أو المجموعات للوصول إلى نتائج محددة،ومن هذه التقنيات،رسم عظام السمكة وأعمدة التكرار لتبيان عدد المرات التي تتكرر فيها الظاهرة وطرق تحسين التدريب على أساليب ومهارات حل المشكلات والتدريب على أساليب ومهارات حل المشكلات والتدريب على الأساليب الإحصائية.

3-التدريب على مهارات الفريق:ومن موضوعاته طرق ومهارات الاتصال ومهارات الاجتماعية ومهارات تسهيل أنجاز المسائل والموضوعات ومهارات اتخاذ القرار لفريق،وهي موضوعات تكون موجهة لقائدي الفرق والمنسقين.

4-التدريب على الموضوعات الخاصة:منذ بداية التسعينات فقد بدأت المنظمات تنفق مخصصات كبيرة على التدريب على موضوعات خاصة أصبحت تمثل أهمية خاصة نظرا لتطور مفاهيم والنظريات والنتائج التي تحققت والتي تم تحليلها وتحديد مجالات عديدة مطلوبة من العاملين أن يكونوا على بينة وفهم واضح بالنسبة لها مثل:

-الايزو9000وقياس رضا العميل،تصميم التجارب، المفاضلة المعيارية

- نشر وظيفة الجودة،إعادة تصميم العملية.

مستويات التدريب على الجودة:

يشمل التدريب على الجودة كافة المستويات الإدارية من الإدارة

العليا إلى الإدارة الوسطي إلى الإدارة الإشرافية،كما انه يشمل باقي العاملين.¹

1-تدريب الإدارة العليا:فالإدارة العليا هي بمثابة الربان الذي يقود

السفينة (منظمة)التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فعليها أن تكتسب المهارة

قبل غيرها،وان توفر لذلك الوقت الكافي.لابد أن تقوم المنظمة بالتدريب

وتنمية القدرات والمهارات من الإدارة العليا حيث أي فشل يكون ناتج عن

عدم التدريب والتعليم.وعن إدارة الجودة الشاملة يجب أن يكون أفراد

الإدارة العليا ملمين بمبادئها وكذلك بعملية تطويرها حتى يتسنى لها نقلها

إلى الإدارة الوسطي والدنيا.

1 حسن صادق حسن عبدالله،(2006)، إدارة الجودة الشاملة في ظل استراتيجيات الأعمال ملتقى العلمي الثاني حول الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيات المعلومات، جامعة العلوم التطبيقية،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن،26-27أبريل، ص13.

2-تدريب الإدارة التنفيذية:يتضمن هذا النوع التدريب على المعارف والمهارات الإدارية والإشرافية اللازمة لتقلد مناصب الإدارية الدنيا الإشرافية أو الوسطي أو العليا ولاتكن موجهة فقط للأساليب والطرق التقنية ولكن أيضا يركز على التدريب على كيفية اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والتوصيات الخاصة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

3-تدريب باقي العاملين:يجب على كل العاملين أن ينقلوا التدريب المناسب عن طبيعة عملهم وكيفية القيام به إذ ثبت انه يؤدي إلى تطوير يجب على العاملين تحقيقه وكذلك العاملين معرفة أهمية العمل الذي يقومون به حتى ولو كان صغيرا أو مدى ارتباطه بعمل الآخرين.

القاعدة انه ينبغي أن ينظم التدريب مختلف المستويات الإدارية التي على اتصال مستمر يوميا مع بعضا البعض لإنجاز الأعمال المناطة بها، إضافة إلى ذلك ينبغي أن تضم كل جلسة تدريبية موظفين من مختلف القطاعات الوظيفية بالمنظمة، مالية، تسويقية، بحوث تطوير....الخ.

أهمية التدريب على الجودة:

تتمثل أهمية التدريب في إدارة الجودة الشاملة فيما يلي¹

-ضمان التوصل إلى الأداء السليم من أول مرة.

-ضمان قبول التغيير من طرف الأفراد عن تطبيق إدارة الجودة

الشاملة.

-تجنب الأخطاء وتقليص العيب وتحقيق مبدأ اللاخطا.

-المساهمة في التحسين المستمر واتخاذ كسعار دائم من طرف

الأفراد.

-تقليل الحاجة للإشراف وتنمية روح المسؤولية والرقابة الذاتية.

-زيادة الاستقرار والمرونة في أعمال المنظمة.

أهداف التدريب على الجودة:

تتمثل أهداف التدريب في إدارة الجودة الشاملة فيما يلي²:

-تساعد البرامج التدريبية العاملين على تحسين جودة المنتج.

1 Katsuyoshhi Ishihara,(1996),maîtriser laqua lite,édition mare,nostrum,p42

2على عبد الله المهيدب،(2005)، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها على الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 57،

-كما تزيد مناهج عمل جديدة خبرات إضافية للعمال من ذوي الخبرة.

-تدريب العاملين الجدد على الممارسات المتبعة بغية عدم الوقوع في أخطاء تمس جودة المنتج.

-تدريب العاملين على القيام بمهام وأعمال مترابطة لمساعدتهم على فهم كيف يمكن أن تسبب مشكلات الجودة في عملهم مشكلات للعمال الآخرين.

-تحسين الأداء وبناء القدرات.

-تقليل التكاليف المادية وزيادة معدلات العائد.

-توفير الوقت وتقليل التالف.

-زيادة الإنتاجية والعطاء داخل المنظمة التدريبية بتطبيق الجميع للجودة.

-تطبيق الجودة يؤدي إلى رضا جميع الأطراف المعنية بالعملية التدريبية ومن أهمهم سوق العمل.

-زيادة الكفاءة التدريبية ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين وأعضاء الهيئة التدريبية

الآيزو 9000 و إدارة الجودة الشاملة

عبارة عن مجموعة من الشهادات تدل على تطبيق نظام توكيد الجودة في المؤسسة الحاصلة عليها. فهي تعمل على ضمان تأكيد لطرف ثالث بقدرة المؤسسة التي تحصل عليها على تلبية المواصفات المطلوبة للجودة في المنتج الذي تقدمه، كما تدل على أن أداءها يصل إلى المستويات التفاوضية فهي عبارة عن ثلاث شهادات تطبق كل منها على نوع معين من المؤسسات. شهادة الجودة آيزو 9001 تطبق على المؤسسات التي تصمم وتنتج وتبيع منتجاتها

شهادة الجودة آيزو 9002 تطبق على المؤسسات التي تنتج وتبيع منتجاتها

شهادة الجودة آيزو 9003 تطبق على المؤسسات التي تبيع المنتجات فقط

من الذين يحق لهم طلب شهادة الآيزو ؟

إن عائلة مواصفات الآيزو 9000 مواصفات عامة يمكن استخدامها من قبل أي مؤسسة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، إنتاجية أم خدمية، أو كانت تقدم منتجات خاصة أو المواد المصنعة.

المجالات التي يمكن الحصول فيها على شهادة الآيزو

لا يوجد حدود أو مدى للشركات والمؤسسات والهيئات والخدمات التي يمكنها الحصول على شهادة الآيزو، فهي مقسمة كما سيتم تفصيله إلى عدة تصنيفات (الآيزو 9000 وتقسيماته والآيزو 1400 الخاص بالبيئة)...

إن تنوع فئات الآيزو جعلها ملائمة لكافة القطاعات والخدمات، فبداية من محل تجاري قد لا يتجاوز عدد العاملين فيه شخصين..... إلى مستويات تصل إلى الحكومات ومؤسسات الدولة....كلها يمكن الحصول على إحدى شهادات الآيزو (إذا التزمت بالمعايير المطلوبة طبعا).....

لقد ازداد الاهتمام بالمواصفات الدولية آيزو 9000 وقد زاد الاهتمام بهذه النظم حيث وصل عدد المؤسسات الحاصلة عليها علي المستوى الدولي حوالي نصف مليون مؤسسة صناعية وخدمية..

فوائد ومميزات الحصول على شهادة الآيزو

إن الفوائد التي تحصل عليها الشركة أو الجهة من الحرص على تطبيق مفاهيم الجودة يؤدي إلى فوائد عدة للمؤسسة أو الشركة أو الجهة بشكل عام من أهمها:

إكساب العاملين لمهارات متنوعة مما يؤدي إلى تطوير قدرات القوى البشرية لدى الجهة.

حسن استخدام الموارد (المادية والطبيعية والبشرية..) خاصة في وقت أصبحت فيه ندرة الموارد عائقاً أمام العديد من الجهات.

تحقيق مكاسب مادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والتوفير في تكلفة الموارد المستخدمة والتقليل من النفقات.

الفوائد المتحققة من الحصول على شهادة الآيزو:

نظام الآيزو بحد ذاته عبارة عن أداة أو وسيلة لتصحيح الأخطاء وضمان عدم تكرارها.

نظام يحدد المسؤوليات الإدارية والصلاحيات وعدم إلقاء التبعات على الآخرين والمحاسبة على الأخطاء.

يؤسس أسلوب إحصائي يمكن المؤسسة من تقييم وفهم نظم المعلومات داخل المؤسسة تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة.

نظام رقابة وتفتيش للتأكد من مدى تحقيق شروط الجودة لتلبية رغبات العملاء والمستهلكين.

- تمكين المؤسسة من التعرف على مدى قوتها وضعفها

يحتوي النظام على التدابير اللازمة للتقييم

يحتوي النظام على أسس التحسين المستمر

يقدم النظام رؤية تصبح محل تقدير من الجهات الخارجية

تقليل الوقت اللازم لإنهاء مهمة

ثقة العملاء ورضاهم

تقليل الاجتماعات غير الضرورية

الإقلال من عمليات المراقبة

الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة

تكمُن أهمية نظام الآيزو 9000 ضمن أربعة مرتكزات رئيسية هي:

يمكن تلخيص معظم فوائد الحصول على شهادة الآيزو ضمن أربعة
مرتكزات رئيسية هي:

جودة المنتج أو الخدمة: وهذا يتم من خلال المراجعة الدورية لطرق
وأساليب الإنتاج وتحسينها وتطويرها باستمرار ومن ثم توثيقها والعمل
بموجبها.

المنافسة: إن حصول الشركة أو الجهة على شهادة الآيزو يحفزها على
الإبقاء على مستوى عالي من الجودة وخاصة في وجه الجهات المنافسة التي لم
تؤهل للحصول على مثل هذه الشهادة وتنتج أصنافا مشابه لأصنافها.

خدمة الزبائن: في كثير من الحالات وخاصة في أسواق التصدير فإن
الجهة المستوردة تطلب أن يكون المصدر حاصلا على شهادة الآيزو.

الإنتاجية والربحية: وهذا يتم عن طريق زيادة فعالية المؤسسة من
خلال جودة المنتج وقدرتها على المنافسة ويؤدي بالتالي إلى زيادة حجم
المبيعات وتحقيق الأرباح أو توسيع نطاق الخدمة وجودتها.

فوائد تطبيق ISO9000 وعلاقته بإدارة الجودة الشاملة¹

-رفع مستوى الأداء وتغيير ثقافة المنظمة إلى الأفضل.

-كسب رضا العملاء وبناء علاقة قوية ومتينة معهم.

-تعليم العمال في المنظمة لأساليب المراجعة وتقييم الذاتي.

-منح ثقة للعاملين ورفع روحهم المعنوية.

-تحسين عمليا الاتصال الداخلي و الخارجي.

-تقوية القدرات التنافسية للمؤسسة.

-زيادة الأرباح.

-تحقيق رقابة على كل النشاطات الداخلية.

-فتح أسواق جديدة لتسويق الخدمات و السلع.

-استمرارية في تحقيق الجودة العالية لسلع و الخدمات.

1 موسى اللوزي، "إدارة الجودة الشاملة"، المؤتمر العربي السنوي العلمي في إدارة الإبداع وتجديد، مصر، 27-29 نوفمبر 2004 ص 391.

*العلاقة بين ISO 9000 وإدارة الجودة الشاملة¹

إن العلاقة بين ISO9000 وإدارة الجودة الشاملة علاقة وثيقة حيث انه للوصول إلى إدارة الجودة الشاملة يتم من خلال أنظمة إدارة الجودة الشاملة كما هو موضح في شكل التالي:

إن المنظمات الحاصلة على شهادة ISO9000 تستطيع تبني إدارة الجودة الشاملة من خلال التركيز على المستهلك وتحسين المستمر و مشاركة العاملين.

1 منتهى احمد علي ملاح، المرجع السابق، ص 31.

سلسلة الآيزو 9000



سلسلة المواصفات القياسية ISO 9000

ISO 9000	ISO 9001	ISO 9002	ISO 9003	ISO 9004
مواصفات إدارة وضمان الجودة	أنظمة الجودة	أنظمة الجودة	أنظمة الجودة	إدارة الجودة وعناصر أنظمة الجودة
ISO 9000- 1 ISO 9000- 2 ISO 9000- 3 ISO 9000- 4				ISO 9004-1 ISO 9004-2 ISO 9004-3 ISO 9004-4 ISO 9004-8:NP

الآيزو 9000

من أجل التسجيل في الآيزو يسجل نظام الجودة المستخدم لإنتاج منتج ما وليس المنتج بحد ذاته. (أي العمليات المؤدية إلى المنتج)

الآيزو 9001 لنظم الجودة:

و هي تهدف إلى تأكيد الجودة في التصميم /التطوير /والإنتاج والخدمات وهي المواصفات الأكثر شمولاً وتحتوي على 20 عنصراً وتقدم نموذجاً لتأكيد الجودة للمنشآت التي تتخصص في التصميم والتصنيع وتركيب المنتجات والخدمات.

الآيزو 9002 لنظم الجودة:

و هي عبارة عن نموذج في تأكيد الجودة للمنتج والتركيب. وتحتوي على 18 عنصراً للمنظمات التي تختص في التصنيع أو إنتاج المنتجات أو الخدمات فقط والنموذج المطلوب عادة ما يحدده المستهلكون.

الآيزو 9003 لنظم الجودة:

و هي عبارة عن نموذج لتأكيد الجودة في التفتيش النهائي والاختيار. ويحتوي على 12 عنصراً وللمنظمات التي تختص في التوزيع والتفتيش واختبار المنتجات المصنعة وخدماتها فقط دون أية أنشطة أخرى تتعلق بأي إنتاج أو تركيبات، فهي تقدم نموذجاً لتأكيد الجودة في التفتيش النهائي والاختبار.

الآيزو 9004 لتأكيد جودة الإدارة وعناصر نظم الجودة:

و هي عبارة عن خطوط إرشادية تعطي المورد الخطوط الإرشادية للمنهج لاستخدامها في تطوير وتنفيذ نظام الجودة وتحديد إلى أي مدى ينطبق كل عنصر من عناصر نظام الجودة.

إن المواصفات القياسية الآيزو 9000 تتطلب توثيقاً مكتوباً لكل ناحية في عملية المشروع بحيث يعلم بها جميع العاملين لاتباع إجراءات العمل المكتوبة.

و يمثل الآيزو 9004 العناصر الكاملة لنظام الجودة، بينما يمثل الآيزو 9001 الحدود الدنيا للمتطلبات التي تؤهل للشهادة، وترتكز الجهود على آيزو 9001 مع استخدام آيزو 4004 حسبما يقصد به كدليل.

تعتبر مواصفة الآيزو 9001 هي الأكثر شيوعاً واستخداماً لشموليتها.

المبادئ الأساسية لأنظمة الجودة آيزو 9000

قبل البدء في الحديث عن مبادئ ومتطلبات الآيزو يجب التأكيد أو تذكر ما تم تناوله عن أهمية شهادة الآيزو بشكل عام ومجموعة الآيزو 9000، بشكل خاص. وبالإضافة إلى ما تم ذكره يمكن إضافة البنود التالية (بعضها قد يكون تم الإشارة إليه).

دوافع تبني نظام الآيزو:

طلب الزبون

لقد أصبح لدى العديد من الزبائن حصول الشركة التي يرغبون التعامل معها على شهادة الآيزو كشرط مسبق.

الميزة التنافسية

رغبة الشركة في تحسين أوضاعها يؤدي إلى إكسابها الميزة التنافسية. فمثلا لو أن شركتين متساويتين في جميع الظروف ولكن أحدهما حاصل على شهادة الآيزو والأخرى لم تحصل عليها، فإن قرار الزبون أو العميل غالبا سيتوجه إلى الشركة الحاصلة على شهادة الجودة (حتى مع تساوي جميع الظروف). وبالتالي يكسبها ميزة تنافسية.

التحسين الداخلي

يعتبر الزبون والميزة التنافسية من العوامل أو الدوافع الخارجية. أما رغبة التحسين الداخلي فهي قوى داخلية في سعيها للبحث عن الأفضل في تقديم الخدمة، وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

تضمن عائلة المواصفات ISO 9000 أن تحقق أنظمة الجودة المبنية على أساسها أهداف الجودة من خلال إصرارها على وجوب تنفيذ كل نشاط من أنشطة العمل في المؤسسة على ثلاث مراحل هي:

أولاً: تحديد ما سيتم القيام به من أعمال: ويتضمن تحديد كيفية القيام بجميع الأنشطة في المؤسسة وتوثيقها.

ثانياً: تنفيذ الأنشطة التي تم تحديدها: أي القيام بجميع الأنشطة وفقاً لما هو موثق.

ثالثاً: إثبات أنه تم القيام بالأنشطة المحددة: أي الاحتفاظ بالسجلات المناسبة، والقيام بأعمال التدقيق الداخلي للتحقق من أنه قد تم تنفيذ كامل الأنشطة كما هو محدد وبشكل فعال.

* يجب التنبيه بأن أنظمة إدارة الجودة 9000 لا تتحدث عن الجودة الحقيقية للمنتج ولا يحدد أية معايير لجودة الأداء ولا يحدد مستويات جودة المنتج. بل إنه يعمل بمبدأ أن جودة المنتج أو الخدمة تتحدد من خلال مواءمته للاستعمال أو ملاءمته للغرض.

* إذن فأنظمة الجودة تهدف إلى توفير الضمان للزبون أو المشتري للسلعة أو الخدمة بأنها قد أنتجت بطريقة تلبى متطلباته وأن أفضل طريقة للقيام بذلك هو توحيد الإجراءات وصفات وخصائص نظام الجودة الذي سوف يساعد على ضمان أن الجودة تبنى في عمليات المنظمة.

مبادئ أنظمة جودة الآيزو

و تقوم أنظمة الجودة المبينة على أساس مواصفات ضمان الجودة ISO 9000/1/2/3 على سبعة مبادئ أساسية هي:

التنظيم:

تطلب مواصفات ضمان الجودة من المؤسسة أن تحدد مسؤوليات كل شخص وصلاحياته والتدخلات التنظيمية بينه وبين الآخرين، بحيث تضمن أن يتم دوماً إنجاز الأعمال بشكل صحيح.

توثيق نظام الجودة:

و يشمل إعداد دليل الجودة، والإجراءات، وتعليمات العمل،.....
أي توثيق كيفية القيام بجميع أنشطة العمل التي تؤثر على الجودة في المؤسسة.

ضبط وثائق نظام الجودة:

و يشمل ذلك ضبط تطوير هذه الوثائق، ومراجعتها، والمصادقة عليها، وإصدارها وتعديلها؛ تجنباً للقيام بالأنشطة أو الأعمال بطرق مخالفة لما هو معتمد.

الاحتفاظ بسجلات الجودة:

و يهدف إلى تمكين المؤسسة من تتبع ما حدث في حال ظهور أي مشكلة، وإظهار أنه قد تم اتباع الإجراءات، وتعليمات العمل، كما يجب للجهات الخارجية (الزبائن، أو الهيئات المانحة لشهادات المطابقة)، وللجهات الداخلية (المدققين الداخليين).

التحقق من تنفيذ الأنشطة التي يشملها نظام الجودة / التدقيق الدوري:

ويشمل التحقق من التصميم (Design Verification) والمصادقة عليها (Design Validation)، وفحص المنتج أثناء عمليات التصنيع للتأكد

من مطابقته للمواصفات وكذلك تدقيق نظام الجودة للتأكد من أنه يعمل كما يجب، ومراجعة الإدارة لهذا النظام، للتأكد من فاعليته.

تحديد حالات عدم المطابقة، واتخاذ الأعمال التصحيحية المناسبة:

أي أنه عند ظهور أي حالة عدم مطابقة ذات علاقة بالمنتج، أو بنظام الجودة، فإنه يتم تحديد أسباب ظهورها، واتخاذ الأعمال التصحيحية المناسبة لمنع حدوث ذلك مرة أخرى والتأكد من فاعلية هذه الأعمال.

تحسين التواصل والتفاهم والتعاون:

وهذا ينطبق على المعاملة بين الأقسام، وعلى العلاقات ضمن القسم الواحد، ويهدف إلى منع حدوث الأخطاء عن طريق أن كل شخص يعرف ما هو مطلوب منه.

بعض الحقائق المتعلقة بأنظمة الجودة ISO 9000

يمكن للمؤسسة أن تطبق إحدى مواصفات ضمان الجودة الثلاث، دون الحصول على شهادة المطابقة لها:

هذا ممكن لأنه كما قلنا بأن معايير الآيزو هي معايير الجودة الشاملة التي يجب أن تحرص كل مؤسسة على تطبيقها في كل عملياتها، وبالتالي تستفيد المؤسسة داخليا..... ولكن الرغبة في الحصول على الشهادة يؤدي إلى زيادة فعالية هذه النظام لأنه تحصل عمليات فحص ومراقبة دورية، وهناك حرص دائم على جودة العمليات حتى يتم الحفاظ على الشهادة وتسجيلها.

تعد عملية الحصول على الشهادة ذات تكلفة عالية:

حتى لو كانت التكلفة عالية فإنه يمكن استرداد التكلفة من خلال أن الشركة استفادت نظاما يساعدها على تقليل التكاليف والحد من العيوب وأيضا زيادة ثقة الزبائن.

من المفاهيم الخاطئة أن أنظمة الجودة ISO 9000 تلائم المؤسسات

الكبيرة فقط

هذا الكلام غير صحيح لأن العديد من المؤسسات الصغيرة طبقت مواصفات ضمان الجودة وحصلت على الشهادة، وبعض هذه المؤسسات صغير جدا إلى درجة أن العاملين فيها لا يتجاوز شخصين اثنين.

أن تطبيق أنظمة الجودة يؤدي إلى توليد العديد من الوثائق

إن المؤسسة أصلاً تحتوى على عدد من الوثائق المتنوعة التي يحتاجها العمل قبل البدء بتطبيق نظام الجودة، وأنظمة الجودة تنظم هذه الوثائق

متطلبات نظام الجودة للآيزو 9000

سلسلة مواصفات الآيزو 9000/9001/9002/9003. هي الأكثر شيوعاً،

ومتطلباته الأساسية هي:

مسؤولية الإدارة.

رقابة التصميم.

توثيق ومستندية نظام الجودة.

رقابة التوثيق والمستندات.

مراجعة المنتج.

المشتريات.

مشتري المنتجات من مصدر معين.

التعريف بمواصفات المنتج.

عمليات الرقابة.

التفتيش والفحص والاختبارات.

التفتيش على وقياس وتجربة المعدات.

وضع التفتيش والتجربة.

الرقابة على المنتج غير الملائم.

الإجراءات التصحيحية.

المناولة والتخزين والتعبئة والتسليم.

مراجعة سجلات الجودة.

مراجعة سجلات الجودة الداخلية.

التدريب.

الخدمات.

الأساليب الإحصائية.

ويمكن تصنيف بنود المواصفة آيزو 9000 ومتطلباتها إلى مجالين رئيسيين (من ضمن النقاط العشرين السابقة).

المتطلبات الثمانية ذات العلاقة بالتنظيم الإداري:

مسؤولية الإدارة.

نظام الجودة.

ضبط الوثائق والمعلومات.

الإجراءات التصحيحية والوقائية.

المحافظة على سجلات الجودة.

التدقيق الداخلي على الجودة.

التدريب.

استخدام الأساليب الإحصائية.

المتطلبات الاثنا عشر ذات العلاقة بالعمليات التشغيلية فهي:

مراجعة العقود.

ضبط التصميم.

نظام المشتريات.

ضبط المواد الموردة من العملاء.

تعريف المنتج ومتابعته.

ضبط العملية الإنتاجية.

الفحص والتفتيش.

معايرة أجهزة الفحص والقياس.

بيان نتائج الفحص والتفتيش.

ضبط المنتجات غير المطابقة.

مناولة المواد والتخزين والتعبئة والتسليم.

خدمة ما بعد البيع.

كما يمكن إيجاز متطلبات الحصول على الآيزو في أربع مجموعات

رئيسية هي (من ضمن النقاط العشرين):

مجموعة خاصة بطرق العمل (The Work) وتشمل تسعة متطلبات

هي:

الشراء ومراجعة العقود وضبط التصميم وضبط العمليات الإنتاجية
والفحص والتفتيش والتحكم بالمنتجات غير المطابقة والتعبئة والتغليف
وخدمات ما بعد البيع.

مجموعة خاصة بالعاملين (People) وتشمل:

وتشمل متطلبين مسؤولية الإدارية والتدريب وتشمل مسؤولية
الإدارة لتحديد سياسة وأهداف الجودة، ومهام ومسؤوليات الأفراد
والصلاحيات الممنوحة لممثل الإدارة في مجال الجودة.

مجموعة خاصة بالنظام (System) وتشمل:

تجري وتوثيق نظام الجودة وضبط الوثائق والقيام بالإجراءات
التصحيحية وإجراء المراقبة الداخلية.

مجموعة خاصة بالمعلومات وتشمل:

تعريف وملاحقة المنتجات والاحتفاظ بسجلات الجودة واستخدام الأساليب الإحصائية.

متطلبات الحصول على شهادة الأيزو:

شرح البنود العشرين الخاصة بمتطلبات الحصول على نظام الجودة

9000

مسؤولية الإدارة:

هي عبارة عن قواعد تحكم إدارة الأعمال وتوزيعها وتطبق على كافة مستويات الإدارة والإشراف في جميع أنواع المؤسسات، ويتم ذلك من خلال تحديد:

سياسة الجودة.

التنظيم (الهيكل التنظيمي).

تنظيم الشركة بصفة عامة.

تنظيم الجودة، والتأكد من فهم جميع العاملين لها

تحديد مسؤوليات الأشخاص وما هي المهام المطلوبة منهم.

تحديد ممثل الإدارة المسؤول عن إتمام تأهيل الشركة للحصول على شهادة الآيزو والمحافظة على هذا التأهيل.

أسلوب مراجعة نظام الجودة بواسطة الإدارة من خلال اجتماع الإدارة الدوري.

نظام الجودة:

نظام الجودة هو أداة تمكن المؤسسة من تحقيق الجودة المطلوبة، والحفاظ عليها، وتحسينها، ويتألف نظام الجودة بشكل أساسي من الأنشطة الرئيسية التالية:

تأسيس نظام الجودة وتطويره.

تطبيق نظام الجودة.

تدقيق نظام الجودة ومراجعة الإدارة.

الحفاظ على نظام الجودة.

تتطلب المواصفة توثيق كافة عمليات الشركة من خلال طرق وإجراءات مكتوبة ويتم تغطية ذلك من خلال:

كتيب الجودة.

كتيب طرق العمل.

تعليمات العمل.

خطط الجودة.

سجلات الجودة.

مراجعة العقد:

و هي العقود التي تقوم المؤسسة بإبرامها مع زبائنهم، وتتم تغطية هذا البند من خلال:

تحديد متطلبات العقد.

إجراءات مراجعة العقد.

الإجراءات التعاقدية فيما يتصل بتطوير منتج جديد.

مدى ملائمة الإمكانيات المتاحة لتلبية متطلبات العقد.

أسلوب توزيع وتداول وثائق وصور العقد.

و في حال عدم وجود عقود كأن تكون على شكل طلبيات أو معاملات، أو قد تكون شفوية، وتتم المراجعة والتأكد من العقد بحسب طريقة إنجازه، فمثلاً إذا كان عقداً مكتوباً يجب التحقق منه، أو إذا كانت معاملات شفوية يتم التأكد من عدد من العملاء بطريقة شفوية.

رقابة التصميم:

هذا البند ينطبق على المؤسسات التي تشتمل أعمالها على التصميم والتطوير وتريد تحقيق المواصفة القياسية آيزو 9001، ومتطلبات هذا العنصر تطبق على المنتجات التي ستزود إلى الزبائن بقصد تلبية حاجاتهم، ويتم هذا البند من خلال:

تخطيط عمليات التصميم.

مدخلات عمليات التصميم وتوثيقها.

مخرجات عمليات التصميم وتوثيقها.

تحقيق التصميم أي التأكد من ملاءمته.

إجراء تعديلات في التصميم وتوثيق هذه التعديلات.

رقابة التوثيق والمستندات:

التوثيق هو أحد الجوانب الهامة لنظام الجودة. والوثيقة هي أي معلومات أو بيانات مسجلة على ورقة أو غير ذلك، ويتم ذلك من خلال اتباع الأساليب التالية:

أسلوب التصديق وأسلوب الإصدار.

أسلوب التغيير والتعديل في الوثائق.

المشتريات /الشراء:

المقصود بعمليات الشراء هنا هي المواد المشتراة التي تحتاجها عمليات تصنيع المنتجات أو تركيبها أو خدمتها. وما عدا ذلك من الأمور التي تحتاجها الشركة بشكل استهلاكي مثل القرطاسية والمفروشات، ويتم ذلك بواسطة تحديد:

إجراءات اختيار الموردين.

الوثائق والمستندات المستخدمة في عمليات الشراء.

أسلوب توصيف الاحتياجات.

ضبط المواد الموردة من العميل:

و يتضمن هذا البند:

إجراءات استقبال الأصناف الموردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات المتعاقد عليها.

إجراءات تخزين ونقل ومداولة هذه المواد بالإضافة إلى تعريفها.

التصرف بشأن الأصناف التالفة أو غير المطابقة للمواصفات.

تمييز المنتجات وتتبع آثارها:

و هو يعني إعطاء هوية للمنتج من خلال توصيفه بأرقام ورموز وأسماء وبطاقات وغيرها...من طرق التمييز، ويمكن إيجاز متطلبات هذا البند بما يلي:

إجراء تمييز المنتجات والأجزاء في مراحل الإنتاج.

إجراءات تتبع الأثر، أي التعرف على مسببات التلف من خلال علامات أو أرقام مميزة تمكن من الرجوع إلى البيانات الموثقة التي تحدد أسباب الانحراف أو التلف.

ضبط العمليات الرقابة:

العمليات المقصودة هي التي تعطي ناتجا؛ أي هي عمليات تنفيذ وتكرار تنفيذ التصميم المختلفة للمنتجات، ويتم تغطية هذا البند من خلال:

تخطيط وجدولة الإنتاج.

إجراءات مراقبة وضبط العمليات العامة.

إجراءات مراقبة وضبط العمليات الخاصة.

عمليات الصيانة.

التفتيش والفحص والاختبارات:

التفتيش والاختبار هما طريقتان للتحقق من أن المنتج يطابق المتطلبات المحددة، وهي عملية مرافقة لكل مراحل الإنتاج ولما بعد الإنتاج (التطوير والتعديل)، ويتضمن هذا البند:

إجراءات فحص واختبار المواد عند استلامها.

إجراءات الفحص والاختبار في مراحل التشغيل.

إجراءات الفحص والاختبار النهائي.

سجلات الفحص والاختبار.

التفتيش على المعدات وقياسها وتجربتها:

تحديد المتطلبات العامة والخاصة لهذه المعدات.

تحديد المسؤوليات بشأن هذه المعدات.

طريقة خزن هذه المعدات.

طريقة معايرتها والتأكد من صلاحيتها.

وضع التفتيش والتجربة:

يتعلق هذا العنصر بتمييز المنتجات المطابقة عن المنتجات غير المطابقة، في جميع مراحل الإنتاج، ويتطلب هذا البند إيضاح ما إذا كانت عملية الفحص قد تمت لكل مرحلة من مراحل الإنتاج، وبيان ما إذا كانت نتيجة الفحص جيدة أم لا.

الرقابة على المنتج غير الملائم/ غير المطابق:

تعريف عدم المطابقة حسب مواصفة الآيزو يعني عدم تلبية المتطلبات المحدد، ويتضمن هذا البند:

إجراءات تمييز وتجميع المنتجات غير المطابقة.

صلاحيات التصرف بالمنتجات غير المطابقة، مثلًا إعادة تشغيله أو إصلاحه، تخصيصه لاستخدامات بديلة، التخلص منه.

فتح السجلات الخاصة بالمنتجات غير المطابقة، مثلًا من له صلاحية تقرير ما سيتم عمله بالمنتجات غير المطابقة، والضوابط التي على أساسها تعتبر المنتجات مطابقة أم لا.

الإجراءات التصحيحية / الوقائية:

الإجراءات التصحيحية هي الأنشطة ذات العلاقة بالبحث عن الأسباب الحقيقية المؤدية إلى حدوث حالات عدم المطابقة، ووضع الحلول المناسبة لمنع حدوثها مرة أخرى (الإجراءات الوقائية):

أسلوب البحث والتحليل للتعرف على أسباب المشكلة من خلال البحث في شكاوى العملاء والتدقيق الداخلي والمراجعة الدورية.

تحديد الإجراءات التصحيحية المناسبة.

تسجيل الإجراءات ونتائجها للاستفادة منها مستقبلاً.

المناولة والتخزين والتعبئة والتسليم:

لابد من تحديد الإجراءات التالية والقيام بها:

إجراءات مناولة المواد والمنتجات مع المحافظة المطلقة على كل مواصفاتها.

إجراءات تخزين المواد والمنتجات دون أن تتعرض لأي تغيرات في مواصفاتها.

إجراءات التعبئة والتغليف التي تحافظ على خواص المنتج ومواصفاته وتسهل عملية بيعه ونقله وتداوله.

إجراءات شحن المنتجات لضمان وصولها سليمة إلى المستهلك.

مراجعة سجلات الجودة:

تحديد أنواع سجلات الجودة.

أساليب تنظيم وحفظ واسترجاع سجلات الجودة.

تحديد الجهات المسؤولة عن السجلات وفترات حفظها.

مراجعة سجلات الجودة الداخلية:

تطبق متطلبات التدقيق على عمليات تدقيق نظام الجودة، بما في ذلك السياسات والممارسات والمنتجات والخدمات التي يشملها هذا النظام.

أسلوب تحديد جدول زمني للمراجعة.

الإجراءات الخاصة بتنفيذ المراجعة.

الإجراءات الخاصة بمعالجة نتائج المراجعة.

تدريب فريق على كيفية إجراء المراجعة الداخلية.

التدريب:

إن متطلبات الجودة وتحقيقها وضمانها يتطلب وجود كادر كفؤ ومؤهل للقيام بالواجبات المطلوبة منه، لذا يجب التأكيد على أن جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم يجب أن يتلقوا التدريب الكافي على المهارات اللازمة.

تحديد الاحتياجات التدريبية.

تحديد المسؤوليات عن التدريب.

السجلات الخاصة بالتدريب.

إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية.

الخدمات لما بعد البيع:

الخدمة هي نشاط ينطبق بشكل أساسي على المنتجات المصنعة. و الأنشطة المتعلقة بالخدمة بعد تسليم المنتج يمكن أن تشمل خدمات بعد البيع، والدعم الفني للمنتج، وخدمة الزبون...

تحديد المسؤوليات في مجال خدمة ما بعد البيع.

السجلات الخاصة بخدمات ما بعد البيع.

الأساليب الإحصائية:

يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لأسباب متعددة، مثل فحص المنتجات وضبط العمليات والمخزون و.....، ولكن الأساليب الإحصائية المتعلقة بهذا المنتج هي المستخدمة فقط لتحديد قبول المنتج أو رفضه أو دراسة مقدرة العمليات الإنتاجية أو ضبطها. ومن الأساليب الشائعة مثل العينات.

خطط الفحص.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الرقابة على الجودة.

التطبيقات الإحصائية في المجالات المتصلة بالجودة.

المراجع

- أبو ملوح محمد، الجودة الشاملة في التعلم الصفي، مركز القطان للبحث والتطوير، غزة، 2000
- أحمد، ميسر إبراهيم (1991)، متطلبات إقامة نظام ضمان النوعية في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- أحمد، ميسر إبراهيم (1999)، متطلبات الحصول على شهادة ISO 9000 - دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء الشركات الصناعية العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- بتس روبرت و لي ديفيد، الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، ط 01، دار الفجر، القاهرة، 2008.
- برنامج جائزة الملك عبد الله الثاني للتميّز، مديرية التنمية الصناعية، وزارة الصناعة والتجارة، عمان، الأردن 2006.
- بسمان فيصل محبوب (1998)، مقترح مشروع وطني لمنح جائزة عراقية في النوعية، تنمية الرافدين، العدد 55، المجلد 20.

- الترتوري، محمد عوض وأغدير عرفات جويخان، (2006)، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليم العالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- توفيق، عبد الرحمان (2004)، المناهج التدريبية المتكاملة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر.
- جرينبرج، جيرالد وبارون، روبرت (2004) ترجمة رفاعي محمد وإسماعيل علي، إدارة السلوك في المنظمات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، دليل تأكيد النوعية، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 1983.
- جودة، محفوظ أحمد (2004)، إدارة الجودة الشاملة (مفاهيم وتطبيقات)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- جورج، ستيفن وأرنولد ويمر زكيوتش (1998) إدارة الجودة الشاملة: الإستراتيجيات والآليات المجربة في أكثر الشركات الناجحة اليوم، ترجمة حسين حسنين، ط 1، دار البشير، عمان، الأردن.

- جواهر صلاح، أساليب تقنيات الغدارة التربوية في ضوء ثورة الاتصال والمعلومات، القاهرة، دار الفكر العربي، المؤتمر السنوي التاسع، 2001، ص 427-430.
- حسن صادق حسن عبد الله (2006)، إدارة الجودة الشاملة في ظل استراتيجيات الأعمال، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة 26-27 أبريل.
- الحميصي، عبد العزيز محمد (2007)، القائد الإداري وتحديات القرن الحادي والعشرين، موقع www.shura.gov.
- الدراكة، مأمون وطارق الشبلي، الجودة في المنظمات الحديثة، عملن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الدوسري، لطيفة، تطبيق نظام الجودة ISO9001-2000، في النظام المصري الكويتي.
- الرشيد محمد، الجودة الشاملة في التعليم، المعلم، مجلة تربوية ثقافية جامعية، جامعة الملك سعود، 1995.
- زين الدين، فريد عبد الفتاح (2005)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، جامعة الزقازيق.

- السكارنة، بلال خلف الريادة و إدارة منظمات الأعمال، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
- سلمى، علي (2001)، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب، القاهرة.
- سليمان، محمود عبدالفتاح (2000)، الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في شركات ومشروعات التشييد، ايترك للنشر والتوزيع، مصر.
- السيد خليل أحمد، وإبراهيم عباس الزهيري، الإدارة التعليمية في الوطن العربي في عصر المعلومات، المؤتمر السنوي التاسع، القاهرة، دار الفكر العربي 2001
- الشراح، أ.د. رمضان الجودة والتميز في قطاع الشركات الاستثمارية والخدمات المالية، ورقة عمل مقدمه للمؤتمر العلمي الثالث عن الجودة والتميز في منظمات الأعمال -جامعة 20 أوت 1955 كلية علوم التسيير العلوم الاقتصادية-الجزائر-6، 7 مايو 2007.
- الطائي، حميد عبد النبي وآخرون، (2003) إدارة الجودة الشاملة و الايزو، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان،الأردن.
- الطائي، رعد عبد الله (2008)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

- الطائي، محمد عبد حسين و نعمة عباس خضير الخفاجي، نظر المعلومات الإستراتيجية منظور الميزة الإستراتيجية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- عباس، سهيلة محمد (2006)، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الغني عبود، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990.
- عبدالله، حسن صادق حسن (2006)، إدارة الجودة الشاملة في ظل استراتيجيات الأعمال ملتقى العلمي الثاني حول الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
- العزاوي، محمد عبد الوهاب إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- العزاوي، محمد عبد الوهاب أنظمة إدارة الجودة و البيئة: ISO9000, ISO14000، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

- العشماوي، محمد عبد الفتاح و آخرون، ط 01، التخطيط الإستراتيجي لتطوير أداء المؤسسات، السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2009.
- عقيلي،عمر وصفي (2001)،مدخل إلى منهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة(وجهة نظر)،دار وائل للنشر،عمان، الأردن.
- علوان، قاسم نايف إدارة الجودة في الخدمات، ط 1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- علوان،قاسم نايف (2005)، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو9001و2000،دارا لثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.
- الغزي،فهد عبد الله (2005)، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على إدارة المرور مدينة الرياض،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدراسات العليا،قسم العلوم الإدارية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،السعودية.
- غنيم، أحمد محمد إدارة الجودة الشاملة، دار الإدارة للبحوث و التدريب و الاستشارات، مصر، 2009.
- فيليب انكستون، التغيير الثقافي في الأساس الصحيح لإدارة الجودة الشاملة، ترجمة عبد الفتاح السيد النعمان، 1995م.

- القحطاني، فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري الإدارة الإستراتيجية
لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الإستراتيجي و إدارة
الجودة الشاملة، رسالة ماجستير إدارة أعمال، كلية إدارة الأعمال الجامعة
الدولية البريطانية، 2010، عن الموقع الإلكتروني:
- الكردي، محمد شرين الدليل العلمي إلى الإيزو، مكتبة ابن سينا،
مصر الجديدة.
- اللوزي، موسى (1999)، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم، دار
وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن.
- ماضي، محمد توفيق (1995)، إدارة الجودة مدخل النظام
متكامل، دار المعرفة، مصر.
- محرز، محمد المأمون (2000)، الجودة وتحديات القرن الواحد
والعشرون، مؤتمر الإبداع والتجديد في الإدارة العربية في مواجهة تحديات
القرن الحادي والعشرين، القاهرة، 6-8 نوفمبر.
- محسن، حاكم محمد (2006)، الجودة الشاملة في تسويق الخدمة
المصرفية، ملتقى العلمي الثاني حول الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة
وتكنولوجيات المعلومات، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم
الإدارية، الأردن.

- محمد، عبد الفتاح محمد، إدارة الجودة الشاملة بمنظمات الرعاية الاجتماعية، 2008؛
- محمود سلامة عبد القادر، الضبط المتكامل لجودة الإنتاج، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976.
- المحياوي، قاسم نايف علوان (2006)، إدارة الجودة في الخدمة مفاهيم وعمليات وتطبيقات، دارا لشروق، عمان.
- مرسي، محمد و أحمد عبد السلام سليم، الإدارة الإستراتيجية: إدارة تنافسية-إدارة معرفة-إدارة مخاطر، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007
- مصطفى أحمد، محمد الأنصاري، برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي، قطر، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، 2002م.
- المهيدب، علي عبد الله (2005)، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها على الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الموجي، بهيرة (1995)، دوائر الجودة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

- النجار فريد راغب، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة ن أميرال للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م.
- النجار، فريد إدارة الجودة الشاملة و الإنتاجية و التخطيط التكنولوجي للتميز و الريادة والتفوق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- نشوان بعقوب، التعلم عن بعد والتعليم الجامعي المفتوح، جامعة القدس المفتوحة، 1998.
- النعيمي، جبر بن حمود بن جبر (2006) إمكانية إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها على الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- هاني عبد الرحمن العمري (2004)، منهجية إدارة الجودة الإستراتيجية - التحوّل العالمي الحديث في بناء الجودة التنافسية، المؤتمر الوطني الأول للجودة، 26-28 ربيع الأول (1425) هـ.
- هلال، محمد عبد الغاني حسن (2006)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم والتدريب، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر.
- الوادي، محمود حسين و آخرون، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية، ط 01، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

- وارين شميث وجيروم فانجا، مدير الجودة الشاملة، ترجمة محمود عبد الحميد مرسي، دار آفاق للإبداع العالمية للنشر والإعلام، الرياض، 1997م.
- وهيبية، حلومي وآخرون، (2007)، فعالية نظام إدارة الجودة الشاملة ومعايير الايزو في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول الجودة والتميز في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة.

www.abahe.co.uk/Research-Papers/Strategic-Management.pdf;

Barton ,Joan A.and.Marson,D.brian (1991) Service Quality:An introduction Province of British - Columbia Publication. p.7

Hixon,J.and K.lovelace (1992).” Total Quality Management Challenge to Urban School ” Education 2 Leadership,50(3) P.6-24.

Jablonski Joseph R. Implementers Total Quality Management on Overview Without Publisher ,Santiago , Preiffer, U.S A ,1991,P.70.

March John , The Quality Toolkit.An A-Z tools and Technique Kempston,Iis Ltd. , U.S.A , 1993 , pp.25-30.

<http://www.iso.ch/iso/en/ISOOnline.opennerpage>

www.almualem.net/jawda.html

:<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53400>

المحتويات

5..... مقدمة

الفصل الأول

7..... دراسة في المفاهيم

9..... التطور التاريخي لإدارة الجودة

دراسة في مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومفهوم المواصفات الدولية للجودة

13..... (الأيزو):

15..... مفهوم الجودة

18..... أبعاد الجودة

23..... حلقات الجودة

27..... مفهوم الآيزو

الفصل الثاني

31..... ماهية الجودة الشاملة

33..... تعريف إدارة الجودة الشاملة

35..... أهمية الجودة الشاملة

36..... أهداف الجودة الشاملة

37..... مراحل الانتقال من الجودة إلى إدارة الجودة الشاملة

44..... فلسفة نظام إدارة الجودة الشاملة:

45..... عوامل نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة

47..... متطلبات إدارة الجودة الشاملة

50..... التخطيط الاستراتيجي للجودة

51..... فوائد ومنافع إدارة الجودة الشاملة:

56..... مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

أدوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأساليبها.....	60
مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة	65
عناصر إدارة الجودة الشاملة.....	70
معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.....	74
الأخطاء الشائعة عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة.....	77
<u>الفصل الثالث</u>	
إستراتيجيات الإدارة والتدريب في الجودة الشاملة	85
خطوات ومبادئ لإستراتيجية الجود	91
الإدارة استراتيجة للجودة الشاملة	93
التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة.....	93
الإطار التنظيمي لإدارة الجودة الشاملة.....	94
طرق تحسين الجودة الشاملة	96
استراتيجيات الجودة الشاملة	99
تخطيط الجودة وتنظيمها.....	104
تخطيط الجودة	104
تنظيم الجودة	108
إجراءات نظام إدارة الجودة.....	109
التدريب في إدارة الجودة الشاملة	114
الآيزو 9000 و إدارة الجودة الشاملة	139
المراجع	173